الاحتكام إلى المعنى في القبول والرّفض

من خلال كتاب

(المرتجل في شرح الجمل) لابن الخشّاب ت ٥٦٧هـ

إعداد

أ.م/ شريفة زيادة البغدادي

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغويات

بكليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة

للبنات بدمنهور

١٤٤١هـ-٢٠٢٠م

الاحتكام إلى المعنى في القبول والرّفض من خلال كتاب ((المرتجل في شرح الجمل)) لابن الخشاب ت ٥٦٧هـ

شريفة زيادة البغدادى
أستاذ مساعد ، قسم اللغويات، كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات، دمنهور، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: sharifaal-baghdadi.7219@azhar.edu.eg

ملخص البحث

انطلاقا من الصّلة الوطيدة بين الإعراب والمعنى، فقد يُقبل الإعراب – كأحد أوجه من أوجه الإعراب الجائزة– بناءً على صحة المعنى وسلامته، وقد يُرفض انطلاقًا من فساد المعنى، أو عدم وضوحه، أو حدوث لبسٍ، وقد استعنت بالله –تعالى–على البحث في إطار هذه العلاقة بين الإعراب والمعنى في بحثٍ بعنوان: (الاحتكام إلى المعنى في القبول والرّفض من خلال كتاب ((المرتجل في شرح الجمل)) لابن الخشاب ت ٥٦٧هـ).

الكلمات المفتاحية: المرتجل – شرح الجمل– ابن الخشاب

(Appealing to the Meaning in Acceptance and Rejection Through the Book ((The Improvised in Explaining the Sentences)) by Ibn Al-Khashab T 567 AH).

Dr. / Sharifa Ziyadah Al-Baghdadi

Assistant Professor, Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls, Damanhour, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

sharifaal-baghdadi.7219@azhar.edu.eg

Abstract: Based on the strong link between expression and meaning, the expression may be accepted - as one of the permissible expressions of expression - based on the validity and soundness of the meaning, and may be rejected based on the corruption of the meaning, lack of clarity, or the occurrence of ambiguity, and I have sought God - Almighty - to search within the framework This relationship between the expression and the meaning in a research entitled: (Arbitration to the meaning in acceptance and rejection through the book ((The improvised in explaining the sentences)) by Ibn Al-Khashab T 567 AH).

Keywords:

The Impromptu - Explanation of the Camel - Ibn al-Khashab

المقدّمة

أَحْمَدُ الله – تَعَالَى – حَمْدًا يَلِيْقُ بِجَلاَلِهِ، عَلَى مَا أَسْدَاهُ مِنْ دَقَائِقِ نَعْمَائِهِ، وجَلاَئِلِ آلاَئِهِ، وصَلاَةً وسَلاَمًا عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

وبَعْدُ،،،،،

فإنّ العلاقة بين الإعراب والمعنى علاقةٌ وطيدةٌ ؛حيث إنّ لكلّ كلمةٍ في سياق التّركيب معنىً، بحيث لو تغيّر إعرابها لتغيّر معناها، فالإعراب يتوخّى المعنى ويحافظ عليه بين المفردات، ولذلك يقول ابن فارس: "فأمّا الإعراب فبه تُميَّز المعاني، ويُوقَف على أغراض المتكلّمين"(١).

وانطلاقًا من هذه الصّلة الوطيدة بينهما، فقد يُقبل الإعراب – كأحد أوجه من أوجه الإعراب الجائزة– بناءً على صحّة المعنى وسلامته، وقد يُرفض انطلاقًا من فساد المعنى، أو عدم وضوحه، أو حدوث لبسٍ.

وعليه فليس المقصود بـ(الاحتكام إلى المعنى في القبول) إغفال الأوجه الإعرابية الأخرى، ولكنّ المراد إضافة وجهٍ إعرابيٍّ آخر إلى هذه الأوجه استنادًا للمعنى، كما أنّ المقصود بـ(الاحتكام إلى المعنى في الرّفض) هو رفض وجهٍ إعرابيٍّ لا يقبله المعنى، ولا يتّضح الكلام مع القول به؛ وبناءً على ذلك فستقوم هذه الدّراسة في إطار الرّفض أو القبول للمعنى، والعكس.

وقد استعنت بالله –تعالى–على البحث في إطار هذه العلاقة بين الإعراب والمعنى في بحثٍ بعنوان :

((الاحتكام إلى المعنى في القبول والرّفض من خلال كتاب ((المرتجل في شرح الجمل)) لابن الخشاب ت ٥٦٧هـ)) .

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها لابن فارس ص ١٤٣.

وقد وقع اختياري على كتاب((المرتجل في شرح الجمل))؛ نظرًا لأنّه لم يشتهر بين مصادر النّحو شهرة غيره من المصادر الأخرى، على الرغم من سهولة أسلوبه، ووضوح عبارته. وابتعاده عمّا أشكل، فضلًا عن قلّة الدّراسات النّحويّة الّتي قامت عليه.

* أمّا عن الخطّة الّتي سرت عليها في هذا البحث، فقد جاءت في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وسبعة مسائل، وخاتمةٍ، وثبتٍ للمصادر والمراجع، وفهرسٍ للموضوعات.

* وأمّا المقدّمة، فقد ذكرت فيها أسباب اختياري للموضوع، والخطّة المعتمدة في إعداده.

* وأمّا التّمهيد، فقد جاء تحت عنوان:((ابن الخشّاب وكتابه (المرتجل في شرح الجمل))

*وأمّا المسائل السّبعة، فقد جاءت تبعًا لورودها في كتاب((المرتجل في شرح الجمل))،وهي على النّحو الآتي:

المسألة الأولى: الاحتكام إلى المعنى في رفض رفع المنقوص، وقبول نصبه.

المسألة الثّانية: الاحتكام إلى المعنى في قبول ضمير الشّأن والأمر ورفض ضمير المتكلّم.

المسألة الثّالثة: الاحتكام إلى المعنى في رفض مجيء المفعول له من غير أفعال النّفس.

المسألة الرّابعة: الاحتكام إلى المعنى في رفض الصّفة، وقبول الحاليّة.

المسألة الخامسة: الاحتكام إلى المعنى في قبول حذف خبر (لا) النّافية للجنس عند وضوح المعنى ورفضه في غير ذلك.

المسألة السّادسة: الاحتكام إلى المعنى في قبول ذكر نعت(أيّ) حال النّداء ورفض حذفه.

المسألة السّابعة: الاحتكام إلى المعنى في قبول الاستغناء بصورة الواحد عن صورة الجمع في تمييز العدد المضاف.

* وأمّا الخاتمة، فقد ذكرت فيها أهم النّتائج التي استخلصتها من خلال هذا البحث.

* وأمّا المصادر والمراجع، فقد رتّبتها ترتيبًا ألفًا بائيًّا في فنونها المتعدّدة.

* وأمّا فهرس الموضوعات، فقد ذكرت فيه الموضوعات، وبإزائها الصّفحات الّتي وردت فيها.

<u>وقد التزمت في هذه الدّراسة بالآتي:</u>

**اتّباع المنهج التّحليليّ.

**عرض آراء النّحاة، وترجيح ما يبدو قويًّا منها بالأدلّة والبراهين.

وبعد،،،،،

فالله -ﷻ- أسأل أن يشرح لي صدري، وأن ييسر لي أمري، كما أساله أن يعصمني من الذّلل في القول والعمل إنّه على ذلك قديرٌ، وبالإجابة جديرٌ، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الباحثة

التّمهيد

ابن الخشّاب وكتابه (المرتجل في شرح الجمل)

أوّلًا: ابن الخشّاب

نسبه: محمد عبد الله، بن أحمد، بن أحمد، بن عبد الله، بن نصر، البغداديّ، أبو محمد، بن الخشّاب، ومولده سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة في بغداد(١).

صفاتــه:

لقد كان ابن الخشّاب في غاية في الذّكاء والفهم(٢)، وهُوَ شَابّ كَامِل فَاضِل(٣)، ونقل الفيروز آبادى أنّه: "كان بخيلًا شحيحًا مقتّرًا على نفسه، يلعب الشّطرنج على قارعة الطّريق، ويقف على المشعبذين ونحوهم"(٤).

علمه:

كان ابن الخشّاب نحويًّا، لغويًّا، أديبًا(٥)، وله المنتهى في حسن القراءة وسرعتها وفصاحتها، مع الفهم والدّقة، وإليه انتهت الإمامة في علم العربيّة(٦).

---

(١) الأعلام لخير الدين الزركلى ٤/٦٧،ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة٦/ ٢٠،ووفيات الأعيان لابن خلكان/ ١٠٣.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموى ٤/١٤٩٧.

(٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعي ٣/٢٨٧، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لا بن العماد ٦/٣٦٦بتصرف .

(٤) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادى ص١٦٦.

(٥) معجم المؤلفين ٦/ ٢٠.

(٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ٣/٢٨٧، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/٣٦٦بتصرف .

قرَأَ كَثِيْراً، وَحصَّل الأُصُوْلَ.. وَفَاقَ أَهْلَ زَمَانِهِ فِي علمِ اللِّسَانِ، وَكَتَبَ بِخَطِّهِ المَلِيْحِ المَضْبُوْطِ شَيْئاً كَثِيْراً، وَبَالَغَ فِي السَّمَاعِ حَتَّى قَرَأَ عَلَى أَقْرَانِهِ، وَحصَّلَ مِنَ الكُتُبِ شَيْئاً لاَ يُوْصَفُ، وَتَخَرَّجَ بِهِ فِي النَّحْوِ خَلقٌ[١]، وهو أعلم معاصريه بالعربيّة[٢]، ويُضرب به المثل في العربيّة، حتّى قيل : إنّه كان في درجة أبى علىّ الفارسيّ[٣]؛ وما من علمٍ من العلوم إلّا وكانت له فيه يدٌ طولى[٤]، وقد وقف كتبه على أهل العلم قبيل وفاته[٥].

كما كان على معرفة باللّغة، وكان علماء أهل عصره يستفتونه فيها، ويسألونه عن مشكلاتها[٦]، كما كان ابن الخشّاب على معرفةٍ بالتّفسير، والقراءات[٧]، وقد قرأ القرآن الكريم بروايات متعدّدة[٨]، و كان –أيضًا– على معرفةٍ بالحديث النّبويّ الشّريف، فسمع حديث النّبي – ﷺ– وتفهّمه، وبحث في أحكامه وتبحّر في علومه[٩].

(١) سير أعلام النبلاء لابن قايماز ١٥/ ٢٣٠.
(٢) الأعلام ٤/ ٦٧.
(٣) معجم الأدباء ٤/ ١٤٩٤، وسير أعلام النبلاء ١٥/٢٣٠، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ٢/٢٩.
(٤) الوافي بالوفيات للصفدى ١٧/١١، وبغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة ٢/٢٩.
(٥) الأعلام ٤/٦٧.
(٦) ذيل طبقات الحنابلة لابن الحسن البغدادي ٢/٢٤٥.
(٧) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير لابن قايماز الذهبي ٣٩ / ٢٦٧، والوافي بالوفيات ١٧/١١، وذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٤٨، وشذرات الذهب ٦/٣٦٦، ومعجم المؤلفين ٦/٢٠، و مسالك الأبصار في ممالك الأمصار لابن فضل الله بتصرف يسير.
(٨) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٤٤.
(٩) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ٧/١٢١.

وكان ابن الخشّاب مشاركًا في المنطق، والفلسفة، والحساب، والهندسة... والنّسب، والفرائض[١].

شيوخه:

لقد تلقّى ابن الخشّاب ما حصّله من علوم عن كثيرٍ من العلماء، منهم : أحمد بن عبد السّيد، المعروف بـ(ابن الأشقر)، المتوفّى قبل ٥٠٠هـ [٢]، وأبو الكرم ابن الدّبّاس ت٥٠٠هـ[٣]، وسلامة بن غَيَّاض ت ٥٣٣هـ [٤]، والجواليقى والجواليقى ت ٥٣٣هـ[٥]، وأبو الغنائم النَّرْسِي ت٥١٠هـ[٦]، وأبو بكر القطَّان، المتوفّى بعد عام ٥١٦هـ[٧]، وابن الشّجري ت٥٤٢ هـ[٨].

تلاميـــذه:

لقد تتلمذ على يد ابن الخشّاب الكثيرون من محبّى العلم، ومنهم:

آثارهالعلميّة: [٩]

لقد ترك ابن الخشّاب للمكتبة العربية، ومحبّي الإطّلاع على مصادرها عددًا من الآثار العلميّة، ومنها:

---

(١) معجم المؤلفين ٦/ ٢٠.
(٢) معجم الأدباء ٣٥٧/١، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١٢٢/١، والوافي بالوفيات ٤٢/٧.
(٣) الأعلام ٢٧١/٥ .
(٤) معجم الأدباء ١٣٨٠/٣.
(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبى البركات الأنبارى ٢٩٣/١-٢٩٥، والأعلام ٣٣٥/٧ .
(٦) الأعلام ٢٧٨/٦.
(٧) معجم الأدباء ٢٣٨٧/٦، وإنباه الرواة ٥٢/٣.
(٨) وفيات الأعيان ٤٥/٦، والأعلام ٧٤/٨ .
(٩) لقد رتبتها ترتيبًا ألفًا بائيًّا.

جواب المسائل الإسكندرانيّة في الاشتقاق، وحاشية على درّة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري[١]، و شرح اللّمع شرح اللّمع، وشرح مقدّمة الوزير ابن هبيرة[٢]، والرّدّ على أبي زكريا التِّبْريزي في (تهذيب إصلاح المنطق) لابن السِّكِّيت[٣]، والرّدّ على أمالي ابن الشّجري[٤]، والرّدّ على الحريري في مقاماته[٥]، وهادية الهادية في الرّدّ على ابن بابشاذ[٦].

وفاتــه:

لقد التقاه في مرضه ابن الجوزيّ، فقال له ابن الخشّاب بعد أن سأله ابن الجوزيّ عن حاله، فقال: (عند الله أحْتَسِبُ نفسي) [٧].

وكانت وفاته عشّية الجمعة ثالث شهر رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد– رحمه الله تعالى– بباب الأزج بدار أبي القاسم بن الفرّاء، ودُفن بمقبرة أحمد بباب حربٍ، وصُلّى عليه بجامع السّلطان يوم السّبت[٨].

وذكر العماد أنّه كانت بينهما صحبةٌ ومكاتباتٌ، وقال: لما مات كنت بالشّام فرأيته ليلة في المنام فقلت له: ما فعل الله بك قال: خيرًا، فقلت: فهل يرحم الله الأدباء؟ فقال: نعم، قلت: وإن كانوا مقصّرين فقال: يجري عتابٌ كثير، ثم يكون النّعيم[٩].

---

(١) معجم المؤلفين ٦/٢٠.
(٢) معجم الأدباء ٤/١٥٠٦.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/٣١، والوافي بالوفيات ١٧/ ٢، و ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٥٠.
(٤) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ .
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ .
(٧) المصدر السابق ص ١٠٣.
(٨) الأعلام ٤/٦٧.
(٩) سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣١.

وقَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي الفَرَجِ الجُبَّائِيّ، رَأَيْتُ ابْنَ الخَشَّاب وَعَلَيْهِ ثِيَاب بيضٌ، وَعَلَى وَجهه نورٌ، فَقُلْتُ: مَا فَعَلَ اللهُ بِكَ؟ قَالَ: غَفَر لِي، وَدَخَلتُ الجَنَّة، إِلَّا أَنَّ اللهَ أَعرضَ عَنِّي وَعَنْ كَثِيْر مِنَ العُلَمَاءِ مِمَّنْ لاَ يَعمَلُ(١).

ثانيًا: كتاب((المرتجل في شرح الجمل)) (٢)

بدايةً أقول: إنّ كتاب(الجمل) لمؤلّفه عبد القاهر الجرجانيّ ت٤٧١هـ يعدّ من أشهر مصادر النّحو الّتى ذاع صيتها بين طلّاب العربيّة، ويتميّز بسهولة العبارة، ودقّة التقسيم، وحسن التّنظيم.

وقد شرحه مؤلّفه شرحًا وسمّاه (التّلخيص)، وله أهميّته لدى دارسى العربيّة؛ ولذلك حظى كتاب "الجمل" بشروحٍ عديدةٍ(٣).

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٣٢.

(٢) من الدّراسات السّابقة في هذا الكتاب: رسالة دكتوراه بعنوان :(شروح جمل الجرجانى لابن الخشاب ت٥٦٧هو والخوارزمى ت ٦١٧هـ والبعلى ت٧٠٩هـ دراسة تحليليّة مقارنة) للباحث :السّعيد البشّربينى بكلية دار العلوم جامعة الفيوم ، ورسالة ماجستير بعنوان:(موقف ابن الخشّاب من عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة (٤٧١ هـ) في كتابه المرتجل جمعا ودراسة)للباحثة: لمياء مسعد البقلى بكلية الدراسات الإسلامية والعربيّة للبنات بالإسكندرية جامعة الأزهر، وبحث بعنوان:(العلّة النّحوية في كتاب المرتجل في شرح الجمل لابن الخشّاب ت٥٦٧هـ)للباحثة :وقارعبد الوهاب طه بكلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد.

(٣) لقد ذكر حاجى خليفة في كتابه(كشف الظّنون عن أسامى الكتب والفنون ١/٦٠٢) هذه الشّروح، وهى: شرح أبي محمدعبد الله بن محمد، المعروف بابن السّيد البطليوسي المتوفّى سنة ٥٢١هـ...وشرح أبي الحسن علي بن محمد..المعروف بابن خروف المتوفّى: سنة ٦٠٩، وشرح أحمد بن عبد المؤمن الشّريشي المتوفى سنة ٦١٦هـ...وشرح أبي عبد الله محمد بن جعفر الأنصاري البلنسي المتوفّى بمرسيّة سنة ٥٨٦هـ، وشرح محمد بن علي الغرناطي المتوفّى سنة ٧١٥هـ..وشرح أبي الحسن علي بن حسين الباقولي،وكان حيًّا في سنة ٥٣٥هـ..وسماه: الجوهر في شرح جمل عبد القاهر،ومنها شروح ثلاثة: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن =

أمّا عن كتاب(المرتجل في شرح الجمل)لمؤلّفه ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ)، فيعدّ شرحًا لكتاب(الجمل)، وقد حقّقه ودرسه: علي حيدر، وطبع بدمشق١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.

**ويتمتّع هذا المصدر بالأسلوب السّهل، الواضح، السّلس، الّذى سار ابن الخشّاب في ترتيبه على نحو ما سار الشّيخ عبد القاهر الجرجانىّ في كتابه " الجمل "، فقام بذكر العبارة الّتى يبتغى شرحها وتحليلها من كلام الشّيخ، ثمّ أعقبها بالشّرح والتّحليل، والمتأمّل في كتابه يسهل عليه التّحقّق من ذلك.

** من خلال تصفّح الكتاب يتبيّن لنا أنّ ابن الخشّاب قد قام بتقسيمه فصولًا، وعُنى بوضع حدٍّ لكلٍّ منها، وهو ما لم يفعله – غالبًا– الشّيخ عبد القاهر، وكان يعالج في كلٍّ منها جانبًا نحويًّا[١]، وكان أحيانًا يذكر كلمة(فصل) دون أن يُتبعها بعنوانٍ يفصلها عمّا قبلها، وما بعدها[٢]، وكان هذا ديدنه في أغلب الأحيان، وكان في أحيانٍ أخرى يشرح تحت(فصل) دون تسمية الفصل، وقد يشرح دون أن يذكر كلمة (فصل) [٣].

**أغفل ابن الخشاب الحديث عن بعض الأبواب الّتى عالجها الشّيخ عبد القاهر في(الجمل)، في حين أضاف لكتابه فصولًا ليست في(الجمل) [٤]، وقد

=عصفور النّحوي المتوفّى سنة ٦٦٩هـ..وشرح عمر بن عبد المجيد الرّندي،وشرح أبي الحسن علي بن إبراهيم الأنصاري البلنسي المتوفّى سنة ٥٧١هـ سمّاه(الحلل)،وشرح الشّيخ شمس الدّين محمد بن أبي الفتح بن الفضل بن علي بن البعلي الحنبلي المتوفّى سنة ٧٠٩هـ".

(١) المرتجل في شرح الجمل ص١٤، ٢٣، ٣٤.

(٢) المصدر السابق ص٧٤، ٧٩، ١٠، ١١٦، ١٢٢، ١٥١، ٢٣٥.

(٣) المصدر السابق ص٩، ٥٤، ٦١، ١٥٧، ١٩٥.

(٤) المصدر السابق ص٦، ٢٧.

أكّد على ذلك ابن خلّكان حيث قال:"وترك أبوابًا من وسط الكتاب، ما تكلّم عليها"(١).

** كان ابن الخشّاب يعالج الجزئيّات النّحويّة من جميع جوانبها انطلاقًا من المقدّمات الّتي تتبعها النّتائج، ويختار ما يبدو له راجحًا من آراء النّحاة(٢)، وقد تأثّر ابن الخشّاب في تلك المعالجة بعلم (المنطق)، فاستخدم على – سبيل المثال– بعض مفردات هذا العلم كلفظ(الحدّ)، والمجهول(٣).

**كان ابن الخشّاب ينطلق في قبول الأساليب النّحوية أو رفضها من حسٍّ بلاغيٍّ مُرهفٍ، ويتّضح ذلك في معرض حديثه عن ترك جرّ الظّاهر بالحرف لو تقدّم على عامله المتعدّى بحرف الجرّ، والاكتفاء بجرّ ضميره نحو: (زيد مررت به)، وانّه لو جُرّ الاسم الظّاهر في هذه العبارة لكان الأسلوب غير مُستحسنٍ عند من له ذوقٌ بلاغيّ(٤).

**عُنى ابن الخشّاب بالشّواهد النّحويّة المتنوّعة، في إرساء القواعد النّحويّة الكليّة، فقد بلغ عدد ما استدلّ به إحدى عشرة ومائة آية، وبلغ عدد الأحاديث النّبويّة الشريفة ثلاثة أحاديث، وبلغ عدد الشّواهد الشّعريّة مبلغ الآيات القرآنيّة، وأغفل في معظمها نسبته لقائله.

(١) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٣،وينظر:كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٦٠٢.
(٢) المرتجل ص ٢٦.
(٣) المصدر السابق ص٢٦,٢٥.
(٤) المصدر السابق ص ٢٧٨.

**نستخلص من إقلاله من الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف على إثبات القواعد النّحويّة انتهاجه النّهج البصريّ، وممّا يؤكّد بصريّة مذهبه-أيضًا- استخدامه المصطلحات البصريّة كالجرّ[١]، وضمير الشّأن[٢]، والنّعت[٣]، وغيرها من المصطلحات البصريّة.

**اضطرب ابن الخشّاب في نسبة قول لصاحبه في معرض حديثه عن المنقوص، حين نسب مقولةً في شاهد شعريٍ لسيبويه، فقال:" هكذا أنشده "صاحب الكتاب" بالرّفع، ففيه شاهدٌ على هذا"[٤]، وبالرّجوع إلى الكتاب لم أجد الشّاهد من أساسة، فضلًا عن قوله عنه، ولعلّ للكتاب نسخةٌ أخرى كانت بين يديه لم تصلنا، تضمّ في ثناياها الشّاهد وتعقيب سيبويه عليه والله أعلم.

(١) المصدر السّابق ص٨.

(٢) المصدر السّابق ص١٤١.

(٣) المصدر السابق ص ٣٧١.

(٤) المصدر السابق ص ٤١، وسيرد هذا الشّاهد في موضعه من الدّراسة.

المسألة الأولى:

الاحتكام إلى المعنى في رفض رفع المنقوص، وقبول نصبه

يتحدث ابن الخشّاب من خلال النّصّ الآتى عن إعراب المنقوص، وأنّ لامه في حالتى الرّفع والجرّ كان أصلها الحركة قبل الحذف، مستدلًّا على ذلك ببيتٍ تظهر فيه الحركة على لام المنقوص رفعًا، ثمّ يذكر وجهًا آخر في موضع الشّاهد، وهو النّصب، ويحتكم في إعرابه للمعنى، وإليكم نصّه:

"والمعتل يسمّى ما كان منه في آخره ياء قبلها كسرة نحو:(القاضي، والدّاعي، والعمي، والضّني) منقوصًا؛ لأنّه نقص في حالتي الرّفع والجرّ، فلم يظهر فيه إعراب، كقولك: (هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ)، والأصل: هذا قاضيٌ، ومررت بقاضيٍ، فاستثقلت الضّمّة والكسرة على الياء مع كسرة ما قبلها، فحذفتا، فسكنت الياء، ولحق الاسم التّنوين؛ لأنّه منصرف، والتّنوين ساكن والياء ساكن، فحذفت لالتقاء السّاكنين، واجتزئ بالكسرة قبلها في الدّلالة عليها، وكان كونها ساكنة في الحالتين دليلًا على الإعرابين، ويدلّك على أنّ الأصل في ياء (قاضٍ) وما أشبهه من الأسماء المنقوصة أن تتحرّك في الرّفع والجرّ بحركتي الإعراب تحريك الشّاعر إيّاها، وردّها إلى الأصل الّذي كان لها وذلك إذا اضطرّ، كقوله في الرّفع:

تُرَاهُ، وقَد فاتَ الرُّمَاةَ، كَأَنَّهُ . . . أَمامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصلَمُ[1]

---

(١) **البيت من البحر الطويل،ولم ينسب في المرتجل في شرح الجمل ص٤٠، ونسب لابى خراش الهذلى في ديوان الهذليين للشعراء الهذليين ٢/ ١٤٦،و المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة ٢/ ٣٠،ومصغىّ: أَصْغَى (الإناءَ) للهرَّةِ: (أَمالَهُ)،وَفِي المُحْكم: حَرَفَه على جَنْبِه ليَجْتَمِعَ مَا فِيهِ.ينظر: تاج العروس للزبيدى مادة(ص.غ.و)،وأصلم: رجلٌ أَصْلَمُ، إذا كان مستأصل الاذنين. وقد صلمت أذنه أصلمها صلمًا، إذا استأصلتها.ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى مادة(ص.ل.م).** =

هكذا أنشده "صاحب "الكتاب"[١] بالرّفع، ففيه شاهدٌ على هذا، ومن أنشده بالنّصب- وعليه المعنى- فلا شاهدَ حينئذٍ فيه"[٢].

الدّراسة والتّحليل:

المنقوص ما اجتمع فيه ثلاثة شروط: أن يكون آخره ياءً، مخفّفةً قبلها كسرةٌ، ومتى اجتمع في اسم هذه الشّروط الثّلاث سكنت ياؤه في الرّفع والجرّ سواءٌ قلَّت حروفه مثل: الشّجِي[٣]، والعمِى، أم كثرت حروفه مثل:(القاضِي، والمشترِى، والمستقصِى) [٤].

وسُمى منقوصًا لأمرين: أحدهما: أنَّ الحذف يلحق آخره نحو:(قاضٍ) [٥]، والثّاني: أنَّه نقص حركة الرّفع والجرّ؛ لأنَّ الضّمّةَ والكسرة لا تدخلانه ؛ للثّقل الحاصل بحركتها وحركة ما قبلها[٦].

أوّلًا: أنواع المنقوص

أمّا عن أنواعه فثلاثة أنواع: أحدها: أن يكون معرّفًا بالألف واللّام، كالقاضي والوالي، والثّاني: أن يكون مضافًا كقولك:(قاضى مكة)، أو(والي البصرة)،

= والشّاهد فيه: (مُصْغِيُ) حيث استدلّ به على ظهور حركة الرّفع على آخر المنقوص مجريًا حرفَ العلّة مجرى الحرف الصّحيح للضرورة الشّعريّة، وقد ذكر فيه ابن الخشاب وجهًا آخر بنصبه احتكامًا للمعنى.

(١) لم أجده في الكتاب؛ وبالتّالى لم أجد مقولته.

(٢) المرتجل في شرح الجمل ص: ٤١.

(٣) الشّجى: الشجْوُ الحزْن، يُقَال: شجاه شَجْواً، قَالَ: وأَشْجاه يُشجيه، إذا أَغَصَّهُ، وَقد شَجِيَ يَشْجَى شَجًى.ابْن شُميل: شَجَاه يَشْجُوه حَزَنَه.ينظر: تهذيب اللغة للأزهرى مادة(ج.ش.و).

(٤) شرح ملحة الإعراب ص١٥٦.

(٥) توجيه اللمع لابن الخبّاز ص٨٠.

(٦) توجيه اللمع ص٨٠، و اللباب ص ٧٣ وينظر: شرح ملحة الإعراب للحريرى ص١٠٣، وأسرار العربية للأنبارى ص٣٧.

وهما نوعان يحذف منهما التّنوين؛ لأنَّهما لا يجتمعان معه [١]، وهذان النّوعان تُسكن ياؤهما رفعًا وجرًّا، وتُفتح في النّصب[٢]؛ لأنَّ الرّفع والجرّ ثقيلان على الياء المكسور ما قبلها، فتقول: (هذا القاضيْ، ومررت بالقاضيْ) بإسكان الياء[٣]، وكان الأصل فيه: (هذا القاضيُ، ومررت بالقاضيِ، وهذا قاضيُك، ومررت بقاضيِك)، فأسكنت الياء استثقالا للضّمّة والكسرة، وبقيت ساكنةً[٤]، وتُرك التّحريك مع الاستطاعة[٥]، والثّالث: أن يأتي منكّرًا كقولك:(قاضٍ، ووالٍ)، فتحذف ياؤه في الرّفع والجرّ ويُقتصر فيه على التّنوين في آخره كقولك: (هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ عادلٍ)، وإنَّما حذفت ياؤه لسكونها، وسكون التّنوين الّذي وجب إلحاقه به عند إفراده[٦].

وإنَّما استُثقلت الضّمّة والكسرة على الياء ؛ لأنَّ الحركات مجانسة لحروف العلّة.. فلو ضُمت ياء المنقوص لكنت جامعًا بين ثلاث كسرات وضمّة، ولو كسرتها لكنت جامعًا بين أربع كسرات، فلمّا أسكنت حذفت[٧].

**وعلَّة حذف الياء في المنقوص المنون رفعًا وجرًّا: " أنَّ الياء خفيةٌ، وتحريكها تكلّفٌ ؛ لإبانتها بما هو أضعف منها، وذلك شاقٌّ، ولهذا قال الأخفش: ضمّها أو كسرها كالكتابة في السّواد"[٨]، وذلك محسوسٌ لضعف الياء، وثقل الحركتين مع ترك ما قبلها بحركةٍ ثقيلةٍ[٩].

---

(١) المحرر في النحو لعمر بن عيسى ٣٢٨/١ بتصرف
(٢) شرح ملحة الإعراب ص١٠٥.
(٣) المحرر في النحو ٣٢٨/١.
(٤) اللمع في العربية لابن جنى ص٩٧، ٩٨.
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ٨٢/١ بتصرف.
(٦) شرح ملحة الإعراب ص١٠٥.
(٧) توجيه اللمع ص٨٠.
(٨) اللباب ص ٦٩.
(٩) شرح الرضى على الكافية٩٨/١.

**وكانت أولى بالحذف من التّنوين لوجهين: أحدهما: أنَّ قبلها كسرةً تدلّ عليها، فلمّا حذف أحدهما كان حذف ما في اللّفظ دلالةً على حذفه أولى .... بخلاف التّنوين فإنَّه لو حُذف لم يبق في اللّفظ ما يدلّ على حذفه(١).

والآخر: أنَّ التّنوين يدلّ على الخفّة والمكانة فكان أولى بالبقاء(٢)، فضلًا عن دلالته على معنى وهو الصّرف، فحذفه يُخلّ(٣)، وأمَّا الياء فليست كذلك، فلمّا وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنًى أولى من حذف ما دخل لمعنًى(٤).

ثانيًا: إعراب المنقوص بحركةٍ ظاهرةٍ رفعًا وجرًّا

لقد استدلّ ابن الخشّاب على أنّ سكون ياء المنقوص رفعًا، وجرًّا دليلٌ على إعرابها، مستدلًّا على ذلك ببيتٍ من الشّعر، فقال: " وكان كونها ساكنة في الحالتين دليلًا على الإعرابين، ويدلّك على أنّ الأصل في ياء (قاضٍ) وما أشبهه من الأسماء المنقوصة أن تتحرّك في الرّفع والجرّ بحركتي الإعراب تحريك الشّاعر إيّاها، وردّها إلى الأصل الّذي كان لها وذلك إذا اضطرّ، كقوله في الرّفع:

تُراهُ، وقَد فاتَ الرُّماةَ، كأَنَّهُ ... أَمامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصلَمُ

هكذا أنشده "صاحب الكتاب" بالرّفع، ففيه شاهدٌ على هذا.... والشّاعر إذا اضطرّ راجع الأصول المرفوضة لإقامة وزنه وقافيته"(٥).

(١) أسرار العربية ص٣٨.
(٢) توجيه اللمع ص٨١.
(٣) شرح اللمع في النحو لابن مباشر ص١٧ ،و اللباب ص٧٠بتصرف، وينظر: المقتصد ١/١٣٠.
(٤) أسرار العربية ص٣٨، وينظر: المحرر في النحو ١/٣٢٨.
(٥) المرتجل في شرح الجمل ص٤٠: ٤١ .

وقد نسب ابن الخشّاب رواية الرّفع لسيبويه، ورجعت إلى الكتاب فلم أعثر على هذا البيت، ولعلّ للكتاب نسخةٌ أخرى كانت بين يديه لم تصلنا، وكانت تضمّ في ثناياها الشّاهد وتعقيب سيبويه عليه .

وابن الخشّاب لم ينكر رواية الرّفع، وعلى رواية الرّفع فيكون (مُصْغِيُ)خبرًا لـ (كأنّ)، وقد نصّ عليها غيره من النّحاة، وممّن سبقه في ذلك : ابن جنّى، حيث قال بعد أن ذكره: "تعلم منه أن أصل قولك: (هذا معطي زيدٍ: معطيُ زيدٍ)" [١].

وممّن وافقه في ذكر هذه الرّواية: ابن الأثير[٢]، وابن عصفور حيث قال:" فرفع الياء من "مُصغي"[٣]، وكذلك فعل ابن الصّائغ، وأبو حيّان، والشّاطبى[٤] .

ولقد تعدّدت الشواهد الشّعريّة على ظهور الحركة الإعرابية على آخر المنقوص،ومنها في المعرف بـ(ال):

**قول ابن قيس الرقيّات:

لَا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ ... يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ؟[٥]

فلمّا احتاج إليه الشّاعر ردّه إلى أصله[٦].

---

(١) الخصائص ١/ ٢٥٩.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ١/ ٢١.

(٣) الممتع الكبير في التصريف ص ٣٥٣.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٧٨،والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)للشاطبى ١/ ٢٣٠.

(٥) البيت من البحر المنسرح لابن قيس الرقيات في ديوانه ص٣٠برواية(ما) بدلًا من(هل)، والكتاب ٣/١١٤، والمقتضب للمبرد ٣/٣٠٤ دون نسبه، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ١/٢٧٠ رقم ٤٠٠ دون نسبة.
والشّاهد فيه: (الْغَوَانِي) حيث جرّ المنقوص المعرف بأل بالكسرة الظّاهرة مجريًا حرفَ العلّة مجرى الحرف الصّحيح ، وذلك للضّرورة الشّعريّة .

(٦) المقتضب ٣/٣٥٤.

**ومن ظهورعلامة الجرّ في المنوّن منه:قول جرير:

فَيَوْمًا يُوَافِيْنَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُوْلًا تَغَوَّلُ(١)

وقال الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَدرِي متى أنتَ جَائِيٌ . . . وَلَكِنَّ أَقصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ(٢)

وقد عدّه ابن عصفور من قبيل الضّرورة الشّعريّة فقال:"وقد تُجري العرب الاسمَ الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها مُجرى الصحيح الآخِر، في الأحوال كلِّها، فتُظهر الإعراب، وذلك في ضرورة الشعر"(٣).

ومن ظهور رفع الياء في المضاف منه: كقول جرير:

وَعَرَقُ الْفَرَزْدَقِ مِنْ شَرِّ الْعُرُوْقِ خَبِيْثُ الثَّرَى كَابِي الْأَزْنُدِ(٤)

(١) البيت من البحر الطويل للفرزدق النوادر لأبى زيد ص٣٠٢، والأصول في النحو ٣/ ٤٤٣،وشرح ملحة الإعراب ص١٠٤ ، ودون نسبة في الخصائص ١٥٩/٣ ،و شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١، ١٠٤، وفي ديوانه ص٣٦٦ برواية: (يُجَارِيْنَ)،و(غير ما صِبًا).وبرواية:(يجازين) في المقتضب ٣٤٥/٣ وبرواية:(غير ما مضى) بدلاً من:(مَاضِيٍ) وعليه فلا شاهد.

والشّاهد فيه: (غَيْرَ مَاضِيٍ) حيث جر المنقوص المنون بكسرةٍ ظاهرةٍ مجريًا حرفَ العلّة مجرى الحرف الصّحيح،وذلك للضّرورة الشّعريّة.

(٢) البيت من البحر الطويل دون نسبة في شرح الأشمونى ١/ ٧٨رقم٣٨.

والشّاهد فيه قوله: " جَائِيٌ " جاءت الرّواية هنا لتدلّ على إمكانيّة رفعه بالضّمّة الظّاهرة على الياء، والقياس حذفها.

(٣) الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ص٣٥٣،وينظر: شرح المفصل ٥/ ٤٨٧.

(٤) البيت من بحر الطويل المتقارب لجرير في ديوانه ص١٠٣،وشرح التسهيل ٥٧/١، وبعجزه في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى١٨٠/١ دون نسبة رقم ١١٨.

ومن ظهور الكسرة في جرّه معرفاً بـ(أل): قول أبي طالب:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ نُبْزِى مُحَمَّدًا ... وَلَمَّا نُطَاعِنْ دُوْنَهُ وَنُنَاضِلُ[١]

وقد عدّ الزّمخشريّ تحريكها شاذًّا، فقال:" وقد شذّ التّحريك في قوله:

مَوَالِيُّ كَكِبَاشِ العُوسِ سِحَاحُ "[٢]

ووافقه في القول بالشّذوذ الملك المؤيّد[٣]، في حين عدّه ابن يعيش لغة لبعض العرب فقال:"وقوم من العرب يُجرون هذه الياء مجرى الصّحيح، ويحرّكونها بحركات الإعراب...إلخ "[٤]

وقد سبق أن قال ابن جنّى إنّ: "النّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئٍ"[٥]، وإذا كان لغةً لقبيلةٍ قيس عليه[٦].

---

(١) البيت من بحر الطويل لأبى طالب في ديوانه ص ١٢٤ وصدره:(يَرْجُوْنَ أَنْ نَسْخَيْ بِقَتْلِ مُحَمَّدٍ)، ،وله في شرح التسهيل ٥٦/١مع اختلاف العجز، (ونبزي): نبطش به أو نقهره، وعجزه في خزانة الأدب ولب لباب كلام العرب لعبد القادر البغدادي ٣١/١ : (وَلَمَّا نُطَاعِنْ دُوْنَهُ وَنُنَاضِلُ).

والشاهد فيه: (الْعَوَالِي) حيث جرّ المنقوص المعرّف بـ(ال) بعلامة الجرّ الظّاهرة، وذلك للضّرورة الشّعريّة.

(٢) عجز بيت من البسيط دون نسبة في المفصل في صنعة الإعراب ص ٥٣٦،وتمامه في شرح المفصل ٥/ ٤٨٢:(تكاد تذهب بالدنيا وبهجتها)رقم١٣٤٨،وبعجزه في شرح المفصل ٥/ ٤٨٧. ويَغزُوُ"، والعوسُ بالضّم: ضربُ من الغنم، يقال :كبش عوسى.ينظر: مادة(ع.ى.س) وسُحّاحٌ :غنم سحاح؛أي سِمان.ينظر: الصحاح مادة(س.ح.ح).

والشاهد فيه : "موالِيٌ" رفعه بالضّمّة الظّاهرة لغة لبعض العرب عند ابن يعيش، وشاذّا،و من قبيل الضّرورة الشّعرية عن آخرين.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف ٢/ ٢٨٩.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٤٨٧.

(٥) الخصائص ٢/ ١٤.

(٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل ٢/ ٢٨.

احتكام ابن الخشّاب للمعنى في رواية البيت:

لقد ذكر ابن الخشّاب روايةً أخرى في البيت محلّ الدّراسة، وهى رواية النّصب، وبالرّجوع إلى الديوان وجدت الضّبط بالنّصب، حيث جاء فيه:": نصب " مُصْغِيُ " على الحال"[١]، وقد احتكم ابن الخشّاب للمعنى في القول بصحّة رواية النّصب، فقال:" ومن أنشده بالنّصب- وعليه المعنى- فلا شاهدَ حينئذٍ فيه"[٢].

**ولا تجد الباحثة مانعًا في إجازة رواية النّصب- مع التّسليم برّواية الرّفع- وذلك على اعتبارها منصوبةً على الحاليّة من اسم(كأنّ)، وهو الضّمير، ويكون الخبر -حينئذٍ- (أصلم)؛حيث إنّ المقام مقام وصف لهيئة الظّبى حين يعدو، والمعنى: إنّ هذا الظّبي في عدْوه الشّديد قد فات الرّماة وأخذ في عدوه يميل برأسه ويخفض أذنيه فكأنّه أصلم بلا أذن، والضّمير في (تراه) يعود على تيس الرّبل[٣].

وعلى هذه الرّواية فلا شاهد ؛لأنّ المنقوص المنصوب ينصب بالفتحة الظّاهرة، وأعتقد أنّه لا ضرورة في البيت على هذا المعنى.

---

(١) ديوان الهذليين (٢/ ١٤٦).

(٢) المرتجل في شرح الجمل ص: ٤٠,٤١ .

(٣) لقد ورد في ديوان الهذليين٢/ ١٤٥:(فوالله ما رَبْداء أو عِلْجُ عانةٍ ... أقبُّ وما إنْ تَيْسُ رَبْلٍ مصمّمُ).

"الرَّبْل: نبت يَنبتُ قُبَل الشتاء ،ورَبْداء: نعامة سوداء إلى الغُبْرة، وعِلْج: حمارٌ غليظ، وأقبّ: خميصُ البطن، ومصمّم: يركب رأسَه ويمضِى. وعَنَى بالتّيسِ : ظبيًا" .

المسألة الثّانية:

الاحتكام إلى المعنى في قبول ضمير الشّأن والأمر ورفض ضمير المتكلّم

يتحدّث ابن الخشّاب فيما يأتى عن ضمير الشّأن والأمر المبهم الدّالّ على الإبهام و التّفخيم، وأنّ ضمير المتكلّم لا يحلّ محلّه مع صحّة دلالته على هذا المعنى، ولكن بأقليّة، وإليكم نصّه:

"وأمّا مذهبهم في الإبهام، إذا أرادوا تفخيم الشّيء واختصاصه بعد الإبهام بالذّكر فمعلوم أيضًا، من ذلك قوله – تعالى–: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[١]، ولم يقل: إنّني أنا الله، ولو قاله لكان المعنى في التّفخيم– على صحته– دون المعنى في قوله: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾؛وذلك أنّ هذه الهاء ضمير الأمر والشّأن؛ وضمير الأمر والشّأن غير راجع إلى مذكور في اللّفظ؛ فهو ضميرٌ مبهمٌ، وقد دخل الكلام بذكره وتفسيره بالجملة بعده، وهي قوله –سبحانه– من التّفخيم ما لا يكون مع غيره، وإن دلّ الكلامان على معنًى واحدٍ"[٢].

الدّراسة والتّحليل:

أوّلًا: ضمير الشّأن

يقدّمون قبل الجملة ضميرًا يسمّى (ضمير الشّأن والقصّة)، وهو المجهول عند الكوفيّين[٣]، والكوفيّون إنّما سمّوه باعتبار وصفه، وتسمية البصريّين أولى؛ لأنّهم سمّوه بمعناه[٤]، ولأنّه لم يتقدّمه ما يعود إليه[٥]، وذلك نحو قولك: (هو

(١) سورة النمل من الآية رقم ٩.
(٢) المرتجل في شرح الجمل ص: ١٤٠، ١٤١.
(٣) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشرى ص١٧٣.
(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٢بتصرف/ ١٢٢.
(٥) شرح المفصل ٢/ ٣٣٦.

زيدٌ منطلقٌ)؛ أي الشّأن والحديث زيد منطلقٌ...ويتّصل بارزًا في قولك: (ظننته زيد قائم، وحسبته قام أخوك، وأنّه أمة الله ذاهبة، وأنّه يأتنا نأته) [١].

وهو ضميرٌ غير شخصيٍّ؛ أي لا يدلّ على متكلّمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ[٢]، ولا يكون ضمير الشّأن لحاضرٍ، وإنّما يكون ضمير غيبةٍ مفسَّرًا بجملةٍ بعده خبريّةٍ مصرّح بجزأيها، فإن كان بلفظ التّذكير سمّي(ضمير الشّأن)، وإن كان بلفظ التّأنيث، سمّي (ضمير القصّة)، وقد يُسمّى بهما[٣]، ولا خلاف في أنّه اسمٌ يُحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلّا ما ذهب إليه ابن الطّراوة من إنكاره، وزعمه أنّه حرفٌ[٤].

ولا يجوز أن يكون ضمير الشّأن مثنًّى ولا مجموعًا؛ لأنّه كنايةٌ عن الشّأن في التّذكير وعن القصّة في التّأنيث، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما... ولا يؤنّث إلّا إذا وليه مؤنّثٌ كقوله –تعالى–: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٥]، أو مذكّرٌ شُبِّه به مؤنّثٌ نحو:(إنّها قمرٌ جاريتك)، أو فعل بعلامة تأنيث مسندًا إلى مؤنّث كقوله –تعالى–:[٦] ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[٧].

ويخالف الضمّائر؛ لأنّه لا يحتاج إلى سابقٍ يرجع إليه؛ لأنّها هو في المعنى، ولذلك كانت مُفسِّرة له، ولا يكون في الكلام دليلٌ عليه، وبهذه المباينة لا

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص١٧٣.
(٢) التطبيق النحوي الدكتور عبده الراجحي ص: ٤٩.
(٣) معاني النحو لصالح السامرائى١/ ٥٧.
(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيّان ٢/ ٢٧١.
(٥) سورة الأنبياء من الآية٩٦.
(٦) سورة الحج من الآية٤٦.
(٧) شرح التسهيل ١/ ١٦٤.

يُعطف عليه، ولا يُؤكّد، ولا يُبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يكون خبره مفردًا[١].

**فأمّا قوله –تعالى–: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢] فقد قال جماعة البصريّين والكسائيُّ من الكوفيّين: إنّ (هُوَ) ضميرُ الشّأن والحديث أُضمر ولم يتقدّمه مذكورٌ، وفسّره ما بعده من الجملة، وقال الفرّاء: هو ضميرُ اسم الله–تعالى– وجاز ذلك وإن لم يَجْرِ له ذكرٌ لِما في النّفوس من ذِكْره[٣].

ثانيًا: الضّمير بين دلالته على التّفخيم والإبهام، وعدمه

إذا قصد المتكلّم أن يستعظم السّامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضّمير المسمّى (ضمير الشّأن) عند البصريّين[٤]، ولا يفعلون ذلك إلّا في مواضع التّفخيم والتّعظيم[٥]، ولا يجوز عند البصريّين حذف بعض الجملة الّتي تفسّره؛ لأنّها مؤكّدة به، ومدلول به على فخامة مدلولها، واختصارها منافٍ لذلك [٦].

وإذا تقرّر هذا فاعلم أنّ ضمير الشّأن والقصّة على اختلاف أحواله، إنّما يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصّة وتفخيم شأنها، وتحصيلُ البلاغة فيه من جهة إضماره أوّلًا وتفسيره ثانيًا؛ لأنّ الشّيء إذا كان مبهمًا فالنّفوس متطلّعة إلى فهمه ولها تشوّقٌ إليه، فلأجل هذا حصُلت فيه البلاغة، ولأجل ما فيه من

(١) البديع في علم العربية لابن الأثير ١/ ٦١،وشرح المفصل٢/ ٣٣٥بتصرف.
(٢) سورة الصمد الآية ١.
(٣) شرح المفصل ٢/ ٣٣٥.
(٤) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة الملقب بالمؤيد ٢/ ٧٦.
(٥) شرح المفصل ٢/ ٣٣٥.
(٦) شرح التسهيل ١/ ١٦٣،وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٢/ ٢٧١.

الاختصاص بالإبهام لا يكاد يرد إلّا في المواضع البليغة المختصّة بالفخامة(١).

فهناك فرق في المعنى بين قولنا:(زيد منطلقٌ، وزيد هو منطلقٌ، وهو زيد منطلقٌ)، فالجملة الأولى إخبار، والثّانية فيها معنى التّخصيص، وليس في الثّالثة معنى التّخصيص، وإنّما فيها معنى التّفخيم والتّعظيم(٢).

وشرط الجملة الّتي يخبر بها عن ضمير الشّأن أن يصرّح بجزأيها، فلو حذف جزءٌ منها لم يجز؛ وذلك لأنّ هذا الضّمير مؤكّد من حيث المعنى للجملة، وجيء به لتفخيم مدلولها، ومن حيث ذلك لا يناسب اختصارها بحذف شيء منها(٣)، ولا يجوّز البصريّون حذف بعض الجمل المذكورة؛ لأنّها مؤكّدة له، ومدلولٌ به على فخامة مضمونها. واختصارها مُنافٍ لذلك...وبهذا يُعلم أنّ ما أجازه الكوفيّون من:(إنّه ضرب، وإنّه قام) ونحوهما غير مستقيمٍ ولا سليمٍ؛ لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالمحدّث عنه، واختتامه بحذف ما لا بُدّ منه(٤).

يقول ابن الخشّاب: "من ذلك قوله –تعالى–: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾(٥)،ولم يقل:(إنّني أنا الله)، ولو قاله لكان المعنى في التّفخيم على صحته، دون المعنى في قوله :﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾؛ وذلك أنّ هذه الهاء ضمير الأمر والشّأن؛ وضمير الأمر والشّأن غير راجعٍ إلى مذكورٍ في اللّفظ؛ فهو ضميرٌ مبهمٌ، وقد دخل الكلام بذكره وتفسيره بالجملة بعده، وهي قوله –سبحانه– من التّفخيم ما لا يكون مع غيره، وإن دلّ الكلامان على معنًى واحدٍ(٦).

---

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٢/ ٧٦.
(٢) معاني النحو لفاضل ١/ ٥٨.
(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢/ ٢٧٤بتصرف يسير.
(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/٥٥٧,٥٥٨.
(٥) سورة النمل من الآية رقم ٩.
(٦) المرتجل في شرح الجمل ص: ١٤٠، ١٤١.

**وبلاحظ هنا: أنّ ابن الخشّاب– كغيره من النّحاة – قد احتكم للمعنى في تفضيل ضمير الشّأن والأمر في الآية الكريمة وفاءً بغرض التّفخيم على الأسلوب النّثرى الّذى ورد فيه ضمير المتكلّم الّذى يدلّ عليه ولكن بمرتبةٍ أقلّ، كما يلاحظ أنّه لم يرفض الأسلوب النّثرىّ.

ومقتضى سياق الآية الكريمة التّفخيم والتّعظيم؛ ولذلك قال (القشيرىّ) في تفسيرها: "الّذي يخاطبك «أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ» في استحقاق جلالى، «الْحَكِيمُ» في جميع أفعالى"(١)، وهذا تمهيدٌ لما أراد أن يظهره على يده من المعجزة، يريد: أنا القوىّ القادر على ما يبعد من الأوهام كقلب العصا حيّة، الفاعلُ كلّ ما أفعله بحكمةٍ وتدبيرٍ(٢)، ويَكُونَ الضَّمِيرُ فِي (إِنَّهُ) رَاجِعًا إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ يَعْنِي: إِنَّ مُكَلِّمَكَ أَنَا، وَاللَّهُ بيان لأنا،وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (إِنَّهُ) ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَ(أَنَا اللَّهُ): جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ(٣)؛ أي الأمر والشّأن أنّ المعبود أنا(٤).

في حين قال (البيضاوىّ) عند تفسيره لقوله –تعالى–: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾(٥):"بدلٌ مما يوحى، دالٌّ على أنّه مقصورٌ على تقرير التّوحيد الّذي هو منتهى العلم والأمر بالعبادة الّتي هي كمال العمل "(٦).

يقول الرّازى:"وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُضْمَرَةَ ثَلَاثَةٌ: أَنَا، وَأَنْتَ، وَهُوَ، وَأَعْرَفُ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ قَوْلُنَا: «أَنَا» لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَفْظٌ يُشِيرُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ إِلَى نَفْسِهِ، وَأَعْرَفُ

(١) لطائف الإشارات للقشيري ٣/ ٢٦..
(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشرى٣/ ٣٥٠.
(٣) البحر المحيط في التفسير لأبى حيان٨/ ٢١٢،وينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي ٣/ ٤٩١.
(٤) معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي ٣/ ٤٩١،وينظر: فتح القدير للشوكاني ٤/ ١٤٦.
(٥) سورة طه الآية ١٤.
(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى٤/ ٢٤.

الْمَعَارِفِ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ نَفْسُهُ، وَأَوْسَطُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ قَوْلُنَا: «أَنْتَ» لِأَنَّ هَذَا خِطَابٌ لِلْغَيْرِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ حَاضِرًا.. فَثَبَتَ أَنَّ أَعْلَى الْأَقْسَامِ هُوَ قَوْلُهُ: «أَنَا»"[١].

و تجد أنّ التّعبير بضمير التكلّم أفاد من الإيناس والتلطّف ما لا يفيده غيره خاصةً، وأن الله –تبارك وتعالى– ينادي موسى أوّل مرّة؛ فالمقام يحتاج إيناسًا وتلطّفًا[٢]، وداعي التّوكيد هو رغبة المتكلّم في تقوية مضمون الكلام عند المخاطب، وتقريره في نفسه، وإن كان غير منكرٍ له[٣].

**وترى الباحثة أنّ الوفاء بغرض التّفخيم يقتضى أفضليّة ضمير الشّأن والأمر على ضمير المتكلّم، وهو ما احتكم إليه ابن الخشّاب من ناحية المعنى، مع إقراره بدلالة ضمير المتكلّم على التّفخيم ولكن بأقلّيّة.

(١) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للفخر الرازى ١/ ١٣٥.
(٢) البلاغة المعاني .مناهج جامعة المدينة العالمية ص١٧٩.
(٣) خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني. محمد محمد أبو موسى ص ٩٤، وينظر: النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق. حسن بن إسماعيل الجناجي ص١٤١.

المسألة الثّالثة:

الاحتكام إلى المعنى في رفض مجئ المفعول له من غير أفعال النفس

في معرض حديثه عن (المفعول له)، يحتكم ابن الخشّاب- كأحد من شرطوا ذلك- إلى المعنى في منعه مجئ (المفعول له) من الأفعال غير القلبيّة، وفيما يلى نصّه:

"وكان العامل فيه من غير لفظه ؛لأنّ الشّيء يتوصّل به إلى غيره، ولا يُتوصل به إلى نفسه، ولا يكون كلّ مصدر، بل أكثر ما يقع من المصادر الّتي هي من أفعال النّفوس كالطّمع، والرّجاء، والخيفة، والإرادة، والابتغاء، ولو قلت: (ضربته قتلًا له) تريد هذا المعنى لم يصلح"(١).

الدّراسة والتّحليل:

الْمَفْعُول لَهُ وَهُوَ الْمصدر الْمُعَلل لحَدث شَاركهُ وقتًا وفاعلًا نَحْو: قُمْت إجلالا لَك(٢).

فإن جَرى نُطقُكَ بالمفعولِ لهْ فانصِبْهُ بالفعلِ الَّذِي قد فَعلَهْ، وكان العامل فيه من غير لفظه ؛لأنّ الشّيء يتوصّل به إلى غيره، ولا يُتوصل به إلى نفسه، وغالبُ الأحوالِ أَن تَرَاهُ جوَابَ: لِمْ فعلْتَ مَا تَهوَاهُ ؟(٣).

وَإِنَّمَا يذكر الْمَفْعُول لَهُ ؛لِأَنَّهُ عذرٌ وعلّةٌ لوُقُوع الْفِعْل تَقول :(زرتك طَمَعًا فِي بِرّكَ، وقصدتك ابْتِغَاء لمرضاتك)؛ أَي زرتك للطّمع وقصدتك للابتغاء(٤)، وتقولُ:(قد

(١) المرتجل في شرح الجمل ص١٥٩.
(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص٢٢٦
(٣) ملحة الإعراب ص٣٦،و المرتجل في شرح الجمل ص١٥٩ .
(٤) اللمع في العربية ص ٥٨.

زُرتُكَ خوفَ الشَّرّ ،وغُصْتُ فِي البحرِ ابتغاءَ الدُّرِّ)[١]، وكقولك: "احتملتُك لاستدامةِ مَودَّتك"، و"زُرْتُك لابتغاءِ معروفك"[٢].

أوّلًا: من شروط المفعول له أن يكون مصدرًا قلبيًّا:

يشترط في المفعول له عدّة شروط[٣] منها ما دار حوله نصّ ابن الخشّاب كأن يكون مصدرًا لأفعال النّفوس؛ ولذلك قال:" ولا يكون كلَّ مصدر، بل أكثر ما يقع من المصادر الّتي هي من أفعال النّفوس كالطّمع، والرّجاء، والخيفة، والإرادة، والابتغاء "[٤].

والمراد بالمصدر القلبيّ: ما كان مصدرًا لفعل من الأفعال الّتي منشؤُها الحواسّ الباطنة كالتّعظيم، والإجلال، والتّحقير، والخشية، والخوف، والجرأة، والرّغبة، والرّهبة، والحياء، والوقاحة، والشّفقة، والعلم، والجهل، ونحوهما[٥]؛لأنّ

(١) ملحة الإعراب للحريرى ص٣٦.
(٢) شرح المفصل ١/ ٤٤٩.
(٣) من هذه الشّروط :
** كونه مصدرًا من غير جنس فعله، فلا يجوز: "جئتك السمن والعسل" قاله الجمهور.
** وكونه علّة: عرضًا كان كرغبة، أو غير عرض، كـ: "قعد عن الحرب جبنًا.
** واتّحاده بالمعلّل به وقتًا، فلا يجوز: "تأهبت السفر"، قاله الأعلم، والمتأخّرون.
**واتّحاده بالمعلّل به فاعلًا، فلا يجوز: "جئتك محبتك إياىّ"، قاله المتأخّرون أيضًا، وخالفهم ابن خروف".ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٧، و ١٩٨.
(٤) المرتجل في شرح الجمل ص١٥٩.
(٥) جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ٣/ ٤٣.

العلّة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشّيء متقدّم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك، وهذا الشّرط "قاله ابن الخبّاز وغيره كالرّندي [١].

ولم يسمّ أبوحيان من شرطوا ذلك، فقال:" وزاد بعضهم أن يكون من أفعال النّفس الباطنة"[٢]، ومثله فعل السّيوطى حيث قال: "وشرط بعض الْمُتَأَخِّرين فِيهِ أَن يكون من أَفعَال النَّفس الْبَاطِنَة" [٣].

وهو اشتراط الأكثرين كما سبق أن نقلت عن ابن الخشّاب، وكما ذكر ابن قيّم الجوزيّة [٤].

ويقابل أفعال النّفوس الباطنة: أفعال الجوارح ؛أي الحواسّ الظّاهرة وما يتّصل بها كالقراءة، والكتابة، والقعود، والقيام،والوقوف، والجلوس، والمشي، والنّوم، واليقظة، ونحوها[٥].

وهذا الشّرط مستغنًى عنه بشرط اتحاد الزّمان؛لأنّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزّمان مع الفعل المعلّل قاله الشّاطبي[٦]، وزعم قوم أنّه لا يشترط في نصبه إلّا كونه مصدرًا[٧].

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٥٠٩,٥١٠ بتصرف، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ١٣١.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٣٨٣.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ١٣١.

(٤) ينظر:إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيّم الجوريّة١/ ٣٦٤.

(٥) جامع الدروس العربية ٣/ ٤٣بتصرف.

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ١٣١،يقول الشّاطبى في المقاصد الشافية ٣/ ٢٧٧:"قد أشار الرُّندي إلى أنَّ غالب هذا المفعول أنْ يكون من أفعال القلوب، فكان من حقِ النّاظم أن يذكر هذا الشّرط. والجواب: أنّه مُستغني عنه بشرط اتّحاد الزمان؛ لأنّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزّمان مع الفعل المُعلَّل".

(٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١٨٦.

ثانيًا: الحكم إذا فقد المفعول له شرط القلبيّة:

إن فُقِدَ أحد شروط المفعول لـه- ولـو مـع وجـود البقيّـة- انتفـى كونـه مفعـولًا لأجله[١]، ومتى فقد المعلّل شرطًا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشّرط، أن يجرّ بحرف التّعليل"[٢]، وهو الـلّام أو مـا يقوم مقامهـا وهـو: "مـن"، و"فـي"، و"الباء"[٣].

وإنّما اقتصر ابن مالك علـى(اللّام)- وإن كان جرّه بالباء، ومن، وإلـى جائزًا- لكثرة اللّام وقلّة غيرها ممّا ذكر[٤].

وتأسيسًا على ذلك، فإن فقد المفعول لـه شرط القلبيّة خرج من هذا البـاب، وقد تحدّث عنه ابن الخشّاب بقولـه: "ولو قلت:(ضربته قتلًا لـه) تريد هذا المعنـى لم يصلح"[٥].

ولا يجوز:(جاء زيد قراءةً للعلم)، ولا(قتالًا للكافر)[٦]، وليس مَفْعُولا لَـه حيث إنّ الأوّل من أفعال اللّسان، والثّانـى من أفعال اليدّ،ولكن يجوز: "إرادة قراءة العلم"، و"ابتغاء قتل الكافر"[٧].

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ص ٦٠٩.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٨،وينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ١/ ٣٦٢.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى٢/ ٦٥٤.

(٤) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص١١٨بتصرف.

(٥) المرتجل في شرح الجمل ص١٥٩.

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٣٨٣

(٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ١٣١بتصرف.

وأجاز الفارسيّ: (جئتك ضربَ زيدًا)؛ أي: لتضرب زيدًا،والضّرب من فعل الجوارح[١]، ويؤخذ منه أنّ الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضًا؛ لأنّ فاعل المجيء غير فاعل الضّرب، وهو مذهب ابن خروف [٢].

**وتتّفق الباحثة مع من يرى أنّ القلبيّة شرطٌ أساسيّ في نصب المصدر مفعولًا له، فرقًا بينه وبين غيره من المصادر الأخرى، وقد احتكم ابن الخشّاب إلى المعنى في رفض نصب المصدر غير القلبيّ مفعولًا له لمّا لم يدلّ المصدر على المعنى النّفسيّ القلبيّ.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٨,١٩٧،و ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٣٨٣.

(٢)التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٥١٠،

المسألة الرّابعة:

الاحتكام إلى المعنى في رفض الصّفة وقبول الحاليّة

في سياق حديثه عن (الحال) أشار ابن الخشّاب إلى أنّها تأتى من النّكرة غير الموصوفة على ضعفٍ، ولكنّ المعنى يحكم بها إذا خُصصّت هذه النّكرة بوصفٍ ؛لأنّها تقرُب به من المعرفة، وقد احتكم إلى المعنى في ترجيحها على الصّفة، وفيما يلى نصّه:

"فإن وقعت الحال من نكرة فعلى ضعفٍ، كقولك: (جاءني رجلٌ راكبًا)،والمعتبر في مثل هذا حصول الفائدة، فإنّ نُعت المنكور قرُب من المعرفة بتخصيصه بالصّفة، فحسُن وقوع الحال منه شيئًا؛ كما جاء في الحديث: «سَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، بَيْنَ الخَيْلِ، فَجَاءَ فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا»[1]، فقوله: "سَابِقًا" حال من قوله:"فَرَسٌ"،وهو نكرة، لكنّه قد خصّصه وصفه بقوله: "لَهُ"، وهو الجارّ والمجرور، على أنّه لو أجرى هذه الحال وصفًا، فقال:(فرس له سابق) لم يُعط المعنى الّذي أعطته الحال، ولا تمحّض له، ولجاز أن يفهم من الرّفع أنّه فرسٌ سابقٌ من قبل، وإن كانت الحال لا تمنع ذاك، ولكنّ ظاهر الأمر مع الرّفع نعته بالسّبق الّذي يجوز أن يكون سبق له الوصف به لا الآن"[2].

---

(١) رواه البخارى في صحيحه٤/٣١رقم٢٨٦٩ كتاب- الجهاد والسير،باب-إضمار الخيل للسبق، بلفظ مختلف،ونصه:" عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ -رضي الله عنه-: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- سَابَقَ بَيْنَ الخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضَمَّرْ، وَكَانَ أَمَدُهَا مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ»،ورواه مسلم في صحيحه٣/ ١٤٩١رقم٩٥ كتاب الجهاد والسير-باب المسابقة بين الخيل وتضميرها، بلفظ مختلف عنه، ورواه الحميدي في مسنده ١/ ٥٥٠ بلفظ مختلف رقم١٧٠١، حَدِيثُ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ مختلف عنهما.

(٢) المرتجل في شرح الجمل ص١٦٥.

الدّراسة والتّحليل

أوّلًا: الأصل في الحال وصاحبها

الْحَال:" وصف هَيْئَة الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول بِهِ"، و لَفظهَا نكرَة تَأتي بعد معرفَةٍ قد تمّ عَلَيْهَا الْكَلَام، وَتلك النّكرَة هِيَ الْمعرفَة فِي الْمَعْنى(١).

ولمّا كان الغالب اشتقاقَ الحال وتعريفَ صاحبه؛ لأنّه مخبرٌ عنه به ألزموه التنّكير؛ لئلّا يتوهّم كونهما نعتًا ومنعُوتًا(٢)؛لأنّه لو كان نكرة لكان الاتباع أولى كقولك: (جاءني رجلٌ راكبٌ)(٣)، وهذا مذهب الجمهور(٤).

ولم ينكّر غالبًا ذو الحال؛ لأنّه كالمبتدأ في المعنى؛ فحقه أن يكون معرفة(٥)، وأصله التّعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحقّ المحكوم عليه أن يكون معرفةً؛ لأنّ الحكم على المجهول لا يُفيد غالبًا(٦).

ثانيًا: مجيء الحال من النكرة

أ- مجيء الحال من النكرة بمسوّغ

للحال شبهٌ بالخبر، ولصاحبها شبهٌ بالمبتدأ، فمن ثمّ لم يكن صاحب الحال نكرة إلّا بمسوغ، كما لم يكن المبتدأ نكرة إلّا بمسوّغٍ (٧).

---

(١) اللمع في العربية ص٦٢بتصرف،وينظر: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٧٦.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٥ ، ٣٢٦.
(٣) توجيه اللمع ص٢٠٣
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل٢/ ١١.
(٥) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢/ ١٠.
(٦) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٥٨٤بتصرف.
(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧٣٧.

وَشرط صَاحبهَا التَّعْرِيف، أوالتّخصيص، أوالتّعميم، أوالتّأخير، نحو :﴿خُشَّعاً أَبصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ (١)، ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ (٢)، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (٣)، لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلٌ (٤).

وكما جاز أن يبتدأ بالنّكرة بشرط وضُوح المعنى وإزالة اللّبس؛، فكذلك صاحب الحال جائز تنكيره بما يسوّغ له ذلك(٥).

وقد تحدّث ابن الخشّاب عن المعتبر في تنكير صاحب الحال، قائلًا:"فالمعتبر في مثل هذا حصول الفائدة، فإن نُعت المنكور قرُب من المعرفة بتخصيصه بالصّفة، فحسُن وقوع الحال منه شيئًا؛ كما جاء في الحديث: ««سَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، بَيْنَ الخَيْلِ، فَجَاءَ فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا»»، فقوله "سَابِقًا " حال من قوله :"فَرَسٌ "، وهو نكرة لكنّه قد خصّصه وصفه بقوله: "له" وهو الجار والمجرور"(٦).

(١) سورة القمر من الآية رقم ٧.
(٢) سورة فصلت من الآية رقم ١٠.
(٣) سورة الشعراء من الآية رقم ٢٠٨ .
(٤) صدر بيت من مجزوء الوافر لكثيّر عزّة في ديوانه ص٥٠٦وعجزه:(يَلوحُ كأنّه خَلَلُ).ودون نسبة في التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جنى ص ٤٦ ،قشرح المفصل ١/ ٤٤٣ ،و شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٤٦٠رقم٦٣.
والشّاهد فيه :(موحِشاً طَلَلٌ)حيث جاء الحال من النّكرة ، ومسوّغه تقديم الحال وتأخير صاحبها.
(٥) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٣٨٧
(٦) المرتجل في شرح الجمل ص١٦٥.

وقد وجّه ابن الخبّاز الحديث الشّريف بتوجيهٍ جاء فيه صاحب الحال معرفةً لا نكرةً، بناءً على الرّواية الّتى اعتمد عليها، فقال:"وأمّا في الحديث من قوله –عليه السّلام–: «فَجَاءَ عَلَى فَرَسٍ سَابِقًا»، فـ(سابقًا) حال من فاعل (جَاءَ)"(١).

ب- مجيء الحال من النكرة دون مسوّغ

لقد تباينت أقوال النّحاة بشأن مجئ الحال من النّكرة من دون مسوّغٍ، وإليكم ما ارتأوه :

** لقد عدّ ابن الورّاق ابن الورّاق مجئ الحال من النّكرة قيبيحًا، وعلّل لذلك بقوله: "وَإِنَّمَا قبح الْحَال من النّكرَة، إذا قلت:(جَاءَنِي رجل ضَاحِك)، فأجريت (ضَاحِكا) نعتًا لـ (الرّجل)، ثمَّ لَو قلت: (جَاءَنِي رجل ضَاحِكا)، فَنصبت (ضَاحِكا) على الْحَال، كَانَ معنى الْحَال وَمعنى الصّفة وَاحِدًا؛ لِأَنَّك إِذا قلت: (جَاءَنِي رجل ضَاحِك)، فَلَيْسَ يجب أَن يكون فِي حَال الْخَبَر ضَاحِكا، وَكَذَلِكَ إِذا نصبته على الْحَال، فَلَمَّا اسْتَوَى مَعْنَاهُمَا كَانَ النَّعْت أولى من الْحَال لِاتِّفَاق اللَّفْظ، وَلَيْسَ كَذَلِك حكم نعت الْمعرفَة، لِأَنَّك إِذا قلت: (جَاءَنِي زيد الظّريف)، وَجب ألّا يكون (الظّريف) حَالا لَهُ وَقت الْخَبَر، لِأَنَّك ذكرته لتبيّن بِهِ زيدًا، وَ(زيد) معرفَة قد كَانَ مستغنيا بِنَفسِهِ، فَلَمَّا خفت اخْتِلَاطه بِغَيْرِهِ من الزّيدين بَيّنته بالنّعت، وَأمّا النّكرَة فَلَيْسَ عينًا بَائِنا، فالصّفة إِنَّمَا تفِيد فِيهَا تَخْصِيصًا، وَلَيْسَ يجب بَقَاء ذَلِك التَّخْصِيص فِي حَال الْخَبَر، فَلهَذَا حسن الْحَال من الْمعرفَة، وقبح من النّكرَة، وَوَجَب جَوَازه فِيهَا على التَّشْبِيه بالمعرفة"(٢).

**في حين عدّه ابن الخشّاب ضعيفًا حيث قال:" فإن وقعت الحال من نكرة فعلى ضعفٍ، كقولك: (جاءني رجلٌ راكبًا)"(٣).

(١) توجيه اللمع ص٢٠٣

(٢) علل النحو لابن الوراق ص٣٧١.

(٣) المرتجل في شرح الجمل ص١٦٥.

**ولم ينكره ابن هشام، وإنّما عبّر بما يفيد قلّته، فقال: "وقد يقع نكرةً بغير مسوّغ، كقولهم:(عَلَيْهِ مَائَةٌ بِيضًا)[١] .

فـ"بِيضًا " بلفظ الجمع: حال من "مَائَة "، وليس تمييزًا خلافًا لأبي العبّاس؛ لأنّ تمييز (المائة)لا يكون جمعًا منصوبًا ولا مجرورًا، وهو من أمثلة سيبويه، والدّليل على أنّه حال أنّه لو رفع كان صفة للمائة، والمائة مبهمة الوصف[٢].

يقول سيبويه: "ومثل ذلك: (مررت برجل قائمًا)، إذا جعلت الممرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: (فيها رجل قائمًا)، وهو قول الخليل –رحمه الله–ومثل ذلك:(عَلَيْهِ مَائَةٌ بِيضًا)؛ والرّفع الوجه، و(عليه مائة عِينًا)؛ والرّفع الوجه"[٣].

وفي الحديث:(٤) (وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا)(٥)، فـ(جالسًا) حَال من الْمعرفَة، و(قِيَامًا) حَال من النّكرَة الْمَحْضَة"[٦]، وهو نكرةٌ بلا مسوّغٍ، لا يقال: التّخصيص بالحكم كافٍ؛ لأنّا نقول: لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوّغ أصلًا، وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويًّا بالمعنى[٧].

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٦٥.
(٢) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٥٨٨.
(٣) الكتاب ٢/ ١١٢.
(٤) رواه البخارى في صحيحه ١/ ١٣٩رقم٨٨ كتاب– باب: إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ – وهو جزء من حديث، نصه:" عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا ،وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا»، ومالك في الموطأ ٢/ ١٨٦ رقم٤٤٧ كتاب السهو– باب صلاة الإمام وهو جالس.
(٥) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٥٨٨.
(٦) شرح شذور الذهب ص٣٢٦.
(٧) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٥٨٨.

**في حين عدّه السّيوطيّ نادرًا، فقال: وَمن النَّادِر قَوْلهم :(عَلَيْهِ مِائَةٌ بيضًا)، و(فِيهَا رجلٌ قَائِمًا)(١)، وبه قال الكرميّ: "وندر :(وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجالٌ قِياماً)"(٢) .

وإذا ثبت مجيء الحال من النّكرة بلا مسوّغ هل يقاس أو لا؟

ذهب سيبويه إلى الجواز، والخليل ويونس إلى المنع(٣)،وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّان مَجِيء الْحَال من النكرَة بِلَا مسوّغٍ كثيرًا قِيَاسًا، وَنَقله عَن سِيبَوَيْهِ وَإِن كَانَ دون الِاتِّبَاع فِي الْقُوَّة(٤).

**وترى الباحثة أنّ ابن الخشّاب كان محقًّا حين احتكم للمعنى في ترجيحه النّصب على الحاليّة على الإتباع على الوصفيّة فيما ورد فيه الحال من النّكرة المخصّصة بوصفٍ، اعتمادًا على أنّ في القول بالإتباع معنًى لا يتحصّلُ بالّذى يتحصّل في القول بالحال؛ لأنّ في القول بالنّعت إقرارٌ بمعنًى حاصلٍ قبل ذكر الخبر قد لا يكون وقت التّكلّم، في حين أنّ القول بالحال مالا يمنع ذلك المعنى وقت التّكلم.

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٣٠٢,٣٠٣.
(٢) دليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي ص٥٨.
(٣) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٥٨٨،وينظر: الكتاب ٢/ ١١٢.
(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٣٠٣.

المسألة الخامسة:

الاحتكام إلى المعنى في قبول حذف خبر (لا) النّافية للجنس[١]

عند وضوح المعنى ورفضه في غير ذلك.

في معرض حديثه عن (لا) لنّافيه للجنس يتحدّث ابن الخشّاب عن حذف خبرها عند العلم به متى كان المعنى مفهومًا عند السّامع، فيقول:

"وقد يحذف خبر "لا" في كثير من الأمر للعلم به، وكونه محذوفًا في حكم النّطق به، كقولك:(لا إله إلَّا الله)، والمعنى: لنا، أو في الوجود، أو غير ذلك من الأخبار الّتي إذا قُدرّت بعد الحذف كان المعنى صحيحًا بها، ولا يُحذف مثل هذا الخبر المقدّر إلّا إذا كان المعنى مفهومًا عند السّامع كلّ الفهم، وكذا كلّ محذوف إنّما يحذف بعد العلم به والثّقة – مع الاختصار– بفهم المعنى؛ وإلّا كان المتكلّم مكلفًا السّامع علم الغيب؛ إذ المحذوف معلوم عند النّاطق لا المخاطب"[٢].

الدّراسة والتّحليل:

تعمل (لا) النّافية للجنس عمل (إنَّ)،"وشرطها: أن تكون نافيةً، وأن يكون المنفيّ الجنس، وأن يكون نفيه نصًّا، وأن لا يدخل عليها جارٌّ، وأن يكون اسمها نكرةً، متّصلًا بها، وأن يكون خبرها –أيضا–نكرةً، نحو: "لا غلام سفر حاضر"[٣].

ويحذف خبر(لا) النّافية للجنس، فيختلف الأمر إذا دلّ على الحذف دليلٌ عنه إذا كان بخلاف ذلك عنه،ويتّضح ذلك فيما يلى:

---

(١) تسمّى "لا" التّبرئة دون غيرها من أحرف النّفي، وحقّ "لا" التّبرئة أن تصدق على "لا" النّافية كائنة ما كانت؛ لأنّ كلّ من برّأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل "إن"؛ فإنّ التّبرئة فيها أمكن منها في غيرها، لعمومها بالتّنصيص، وتسمّى النافية للجنس. ينظر:التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٣٣٦.

(٢) المرتجل في شرح الجمل ص١٧٩.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٣.

أوّلًا: حذف (خبر) لا النّافية للجنس إذا دلّ عليه دليل:

لقد ورد عن العرب في ذلك قولان:

أ- جواز الذّكر والحذف:

لقد أشار سيبويه إلى جوازه فقال : " والّذى يُبنى عليه في زمانٍ أو مكانٍ، ولكنّك تضمره، وإن شئت أظهرته.. لا رجل، ولا شيء، إنّما تريد: لا رجل في مكانٍ، ولا شيء في زمانٍ "(١).

ويحذفه الحجازيون كثيرًا،فيقولون :(لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلّا علىٌّ، ولا سيف إلّا ذو الفقار)، ومنه كلمة الشهادة، ومعناها : لا إله في الوجود إلّا الله(٢)، أو : لا إله لنا إلّا الله (٣) .

وقيّد الزّركشىّ حذفه بالعلم به، فقال:" ويكثر حذف خبرها إذا عُلم نحو: ﴿لا ضَيْرَ﴾(٤) ﴿لا فَوْتَ﴾(٥) أى : فلا فوت لهم، ولا ضير علينا (٦) .

وكذلك قال ابن الخشّاب، ثمّ علّل بقوله: "وكونه محذوفًا في حكم النّطق به، كقولك:(لا إله إلا الله)، والمعنى: لنا أو في الوجود أو غير ذلك من الأخبار الّتي إذا قُدرّت بعد الحذف كان المعنى صحيحًا بها، ولا يُحذف مثل هذا الخبر المقدّر إلّا إذا كان المعنى مفهومًا عند السّامع كلّ الفهم، وكذا كلّ محذوف إنّما يحذف بعد العلم به والثّقة – مع الاختصار– بفهم المعنى؛ وإلّا كان المتكلّم مكلفًا السّامع علم الغيب؛ إذ المحذوف معلوم عند النّاطق لا المخاطب"(٧).

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٥ .
(٢) المفصل في علم العربية ص٣٠، وفى صنعة الإعراب ص٦٠.
(٣) أمالى ابن الشجرى ٢/ ٦٥.
(٤) سورة الشعراء من الآية رقم ٥٠ .
(٥) سورة سبأ من الآية رقم ٥١، وينظر: البرهان في علوم القرآن للزّركشى ٤/٣٥١ .
(٦) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص٢٢٦ بتصرف .
(٧) المرتجل في شرح الجمل ص١٧٩.

**ومما ورد فيه حذف خبر (لا) النّافية للجنس:

ما أورد أبو حيان في أحد الأقوال الّتي ذكرها في قوله – تعالى – ﴿لا رَيْبَ﴾[١]، حيث قال: "وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ"[٢]، وقوله – تعالى – :﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾[٣] التّقدير: ولا خلَّة فيه، ولا شفاعة فيه، فحذف خبر الثّانية والثّالثة؛ لدلالة الخبر الأوّل عليهما[٤].

**وأكثر ما يحذفه الحجازيّون مع (إلّا) نحو:(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، ومن حذفه دون (إلّا)...قوله –تعالى– : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾، ومنه قول النّبيّ– ﷺ–: [٥](لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)، [٦]، ويضمرون: في الدّنيا، أولنا، أو في الوجود[٧] .

---

(١) سورة البقرة من الآية رقم ٢ .

(٢) البحر المحيط في التفسير لأبى حيّان الأندلسىّ١/ ٦٣.

(٣) سورة البقرة من الآية رقم ٢٥٤ برفع (بيع ، وخلة ، وشفاعة)، فأمّا عن نصبهن فالقراءة في حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٤١ لابن كثير وأبى عمرو ، والباقون بالرّفع والتّنوين ، فيها وفى إبراهيم ٣١ (لا بيع فيه ولا خلال)، ولهما في التيسير في القراءات السبع لأبى عمرو الدانى ص ٦٩ ، وكذلك في سورة إبراهيم (٣١) ، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٨٧ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب ١ / ٣٠٥ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزرى ٢ / ٢١١ ، والتذكرة في القراءات لابن غلبون ص ٣٣٧ ، والحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد للفارسى٢ / ٣٥٤ .

(٤) أمالى ابن الشجرى ٢ / ٦٥ .

(٥) رواه مالك في الموطأ ٢ / ٧٤٥ رقم ٣١كتاب الأقضية – باب القضاء في المرفق ، وأخرجه ابن ماجة في سننه ٢/٧٨٤ – كتاب الأحكام – باب من بنى في حقله ما يضر بجاره، وأخرجه أحمد في مسنده ٥/٣٢٧ .

(٦) رواه البخاري في صحيحه ٥ / ٢١٧١ – كتاب الطب– باب الجذام، وأحمد في مسنده ١/١٧٤، وابن حبان في صحيحه ١٣ / ٤٩٣ رقم ٦١٢٤ – كتاب –الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلا وأمرا وزجرا –باب ما يجب على المرء من لزوم التّفاؤل وترك التّطيّر .

(٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٣٠٠بتصرّف.

وقد ربط عبد القاهر الجرجانيّ بين كثرة حذف خبر(لا) النّافية للجنس وبين بنائه على كلامٍ سابقٍ، فقال:" اعلم أنّ حذف الخبر في النّفى، وذلك أنّه يكون مبنيًّا على كلام متقدّمٍ قد جرى فيه ذكر الخبر كأنّ قائلًا يقول : هل من طعام عندك؟ فتقول: (لا طعامَ)، ولا تذكر(عندى)؛ لأنّ تقدّم ذكره في السّؤال يُغنيك عن إعادته، وعلى هذا قولك : :(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)؛ لأنّه في الأصل ردٌّ على الجاحد حتّى كأنّه يقول : هل لنا من إله غير الله؟، فتقول له: لا إله لنا إلّا الله "[(١)]، والعرب تحذف إذا كان فيما أُبقى دليل على ما أُلقى[(٢)].

وكثرة الحذف للخبر تتّصل بجنوح اللّغة العربيّة إلى حذف لفظ الكون المطلق، أو ما يدلّ على مجرد الوجود اسمًا كان أو فعلًا، ولمّا كان استعمال (لا) النّافية للجنس يقصد به – غالبًا – نفى وجود ما دخلت عليه، فإنّ خبرها يكون محذوفًا[(٣)].

ب-حتميّة الحذف:

لم يلفظ بخبر (لا) النّافية للجنس التّميميّون، ولا الطّائيّون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى(٤).

**والعلّة في حذف بنى تميم الخبر تحتمل أمرين :

أحدهما : أنّ الخبر مرادٌ، ولكنّهم حذفوه حذفًا لازمًا كما حذف الجميع خبر المبتدأ في مواضع،فتكون(لا) حرفًا مثلها فيمن يثبت الخبر، والثّانى : أن تكون(لا) عندهم اسمًا من أسماء الأفعال بمعنى(نفيت)، فلا يُحتاج إلى تقدير خبرٍ محذوفٍ ؛ لأنّ اسم الفعل مع مفعوله يستقلُّ كلامًا، والوجه الأوّل أظهر؛

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٠٠ .
(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعىّ ص١١٤ .
(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوى لطاهر سليمان حمودة ص٢٢٢ بتصرف.
(٤) شرح التسهيل ٢/٥٦ بتصرف، وينظر : تسهيل الفوائد ص٦٧ .

لموافقته اللّغة الفصحى في التّقدير، ولكون اسم الفعل لم يأت على مثل هذه الصّيغة(١).

وقد أكّد الزّمخشريّ على حذف تميمٍ خبرها دون أن يشترط ظهور المعنى، فقال: "وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا "(٢)، في حين نُقل عن تميمٍ أنّهم يُظهرون الخبر بعد (لا)إن كان ظرفًا حيث يقول فيما نقله الشّيخ خالد عن الجزوليّ: "ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلّا أن يكون ظرفًا"(٣).

وقد علّق ابن مالكٍ على ما قاله الزّمخشرى والجزوليّ بقوله: "وليس بصحيحٍ ما قالاه ؛ لأنّ حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مُجمعون على ترك التّكلم بما لا فائدة فيه "(٤).

ثانيًا: حذف (خبر) لا النّافية للجنس إذا لم يدلّ عليه دليل:

من المعلوم أنّه ليس في العربيّة حذفٌ من دون دليلٍ، وعليه فيقول ابن مالك: "فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظٍ ولا معنًى، كقولك مبتدئًا مقتصرًا:(لا رجلَ)، فمثل هذا لا يعدّ كلامًا عند أحد من العرب ؛ لأنّ المخاطب لا يستفيد منه شيئًا"(٥)، وقال في موضعٍ آخر: "فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب"(٦)؛ لأنه يلزم على حذفه –حينئذٍ– عدم الفائدة من الكلام، والعرب مّجمعون على ترك التّكلّم بما لا فائدة فيه(٧).

---

(١) الأمالى النحوية (أمالى القران الكريم) ٩٣/٣ إملاء رقم ٩٨ بتصرف، وينظر: أمالى ابن الحاجب ٦٠٣/٢ رقم ٨٥ .

(٢) المفصل في علم العربية ص٣٠، والمفصل في صنعة الإعراب ص٦٠ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للجزولى١٠٠٥/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٥٣٧/١.

(٥) شرح التسهيل ٥٦/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ٥٣٥/١.

(٧) الكواكب الدرية ٢٨٨/١ .

وقد تنوّعت الشّواهد الّتي امتنع فيها حذف خبر (لا) النافية للجنس لعدم الدّليل:

أ- من القرآن الكريم : قوله – تعالى – : ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾[١]،وقوله – تعالى – : ﴿لا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[٢]، وقوله – تعالى – : ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقَامَ لَكُمْ﴾[٣].

ب- من الحديث النبوي الشّريف : قوله – ﷺ – : [٤]: (لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ)[٥]، و[٦] (لَا إِلَهَ غَيْرُكَ)[٧].

---

(١) سورة البقرة من الآية رقم ٢، وذكر خبرها هو أحد وجهين ذكرهما السّمين الحلبيّ، حيث قال:" و﴿ريبَ﴾ اسمُها، وخبرُها يجوز أن يكونَ الجارَّ والمجرورَ وهو ﴿فِيْهِ﴾، إلّا أنّ بني تميم لا تكاد تَذْكر خبرَها، فالأولى أن يكون محذوفاً تقديره: لا ريبَ كائنٌ، ويكون الوقف على ﴿لا رَيْبَ ﴾ حينئذٍ تامًا. ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبى١/ ٨٣.

(٢) سورة المائدة من الآية رقم ١٠٩ .

(٣) سورة الأحزاب من الآية رقم ١٣ ، شرح الكافية الشافية ١/٢٣٨، ٢٣٧ .

(٤) أخرجه البخارى بلفظه ٤ / ١٦٩٩ رقم ٥٢٢٠ كتاب النكاح– باب الغيرة، وكتاب التفسير – باب قوله : ﴿وَلا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ رقم ٤٦٣٤ بلفظه، وأخرجه مسلم في صحيحه ٤/٢١١٤ رقم ٢٧٦٠، ٣٤، ٣٣– كتاب التوبة – باب غيرة الله – تعالى – وتحريم الفواحش .

(٥) شرح ابن الناظم ص١٩٣ ،وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٢٩٩،و تخليص الشواهد الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٤٢٢.

(٦) جزء من حديثٍ رواه البخارى في صحيحه ١ / ٣٧٧ رقم ١٠٦٩ أبواب التهجد – باب التهجد بالليل ،ورواه مسلم في صحيحه ١/٢٩٩ كتاب الصلاة – باب حجة من قال : لا يجهر بالبسملة رقم ٣٩٩، ٥٢،والبيهقى في السنن الكبرى ٣ / ٤ رقم ٤٤٤١كتاب الصلاة– باب ما يقول إذا قام من اللّيل يتهجّد.

(٧) شرح الكافية الشافية ١/٥٣٦ .

ج-**من الشّعر** : قول حاتمٍ:

وردّ جانزهم حرفاً مصرّمةً . . . وكاكريهم من الولدان مصبوحُ[١] .

ولكنّ السّيرافى يقول :" و(**مصْبوحُ**) مرفوع خبر (لَا)" [٢]، ونقله أبو حيّان عن سيبويه، ثمّ قال:" وزعم ابن الطّراوة أنّه يمكن أن يكون صفة، والخبر محذوف أي في الوجود[٣].

****وتطمئن الباحثة إلى**:إلى أنّه ليس ثمّة شكٌّ في أنّ للمعنى ووضوحه دورًا بالغ الأهمية في حذف خبر (لا) النّافية للجنس،سواءٌ أكان حذفه جائزًا -كما نطق به الحجازيّون-أم كان حذفه حتميًّا- كما نطق به التّميميّون- وبناءً على ذلك فيمتنع حذفه متى كان المعنى بحذفه غير واضحٍ في ذهن السّامع كلّ الوضوح.

---

(١) البيت من البحر البسيط لحاتم الطّائى في الكتاب ٢/٢٩٩، و شرح أبيات سيبويه للسيرافى٢/ ٦، و لأبى ذؤيب الهذلى في شرح المفصل ١/١٠٧... قال: " المصبوح الّذى سقى اللّبن صباحًا، وصف سنةً شديدة الجدب قد ذهبت بالمرتفق فاللّبن عندهم متعذّر لا يسقاه الوليد الكريم فضلًا عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضّيف؛ إذ لا لبن عندهم "،و المقتضب ٤/٣٧٠، ولم ينسب في الأصول في النحو ١/ ٣٨٥، ومُصَيِّرَمَة: ناقةٌ مُصَيِّرَمَةٌ، وهو أن يقطع طُبْياها ليَيْبَس الإحليل ولا يخرج اللّبن، ليكونَ أقوى لها.ينظر: الصحاح (ص.ر.م)، وكَرِيم: الْكَافُ وَالرَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ لَهُ بَابَانِ: أَحَدُهُمَا شَرَفٌ فِي الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ،أَوْ شَرَفٌ فِي خُلُقٍ مِنَ الْأَخْلَاقِ.ينظر: مقاييس اللغة ٥/ ١٧١، ١٧٢مادة (ش.ر.ف).

والشّاهد فيه : (وَلَا كَرِيمَ .. مصْبوحُ) حيث تحتّم ذكر لخبر بعد (لا) النّافية للجنس؛ لعدم العلم به،وهو(مصْبوحُ) عند من رأى ذلك.

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٢٩٩.

المسألة السّادسة:

الاحتكام إلى المعنى في قبول ذكر نعت (أيّ) حال النّداء ورفض حذفه

في معرض حديث ابن الخشاب عن نداء (أيّ) يبرز دور المعنى في لزوم ذكر نعته، وعنه يقول:

"فأمّا قولهم: (يا أيّها الرّجل)، فإنّ "أيًّا" في هذا منادى معرفةٌ، و"ها" بعدها مقحمة للتّنبيه إقحامًا لازمًا، ومعنى إقحامها إنّها دخلت بين الموصوف وصفته؛ إذ كان الرّجل وما أشبهه من الأسماء المعرفة باللّام نعتًا لـ (أيّ)، وهذا النّعت هو المقصود بالنّداء دون منعوته، ولهذا لزم ذكره ولم يصحّ المعنى إلّا به.

والصّفات لم توضع لازمةً، بل يُجاء بها زيادةً في الفائدة، وبعد استقلال الكلام دونها، ولهذا المعنى لم يجز فيه، أعني وصف "أيّ" ما جاز في صفات المنادى المفرد المعرفة من الحمل على الموضع تارةً، وعلى اللّفظ أخرى، فلم يجز فيه نصب في قول الجمهور، وأجازه المازني قياسًا على ما رووه عنه، وكلام العرب قياسه"(١).

الدّراسة والتّحليل:

من المعلوم أن الأصل في الوصف أن لا يكون لازمًا للموصوف، فيطرأ ويزول، لكنّ وصف (أيّ) في النّداء من الأوصاف اللّازمة الّتى تلازم منعوتها ولا تنفكّ عنه، وأصبحت منه بمنزلة السّجيّة والطّبيعة؛ حيث لا يستقيم المعنى، ولا ينسجم الإعراب إلّا بها، وحول ذلك تدور الدّراسة التّالية:

أوّلًا: (أيّ) في حال النّداء:

يُنادى (بأيّ)، فيُبنى على الضّمّ، وتلزم بعدها هاء التّنبيه[٢] مفتوحة الهاء، وضمّها لغة بني مالك من بني أسد).... وذلك إذا لم يكن بعدها اسم إشارة[١]،

---

(١) المرتجل في شرح الجمل ص ١٩٤.

(٢) في (هَا) أقوال: أحدُهما: أنّهم أتَوْا بهَا عوضًا من الْمُضَاف إِلَيْهِ ؛لأنَّ حقّ (أَي) أَن تُضَاف؛ ولذلك يقول المعربون فيه:(ها) صلة وتنبيه، وَالثَّانِي: أَنَّهَا دخلت للتّنْبِيه=

وتؤنّث "أيّ" لتأنيث موصوفها نحو: "يا أيّتها المرأة"[٢]، ولا توصف (أيّ) في النّداء إلّا بما فيه الألف واللّام نحو:(يا أيّها الرّجل)، أو بالموصول، ومنه قوله- تعالي-: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[٣]، وباسم الإشارة نحو: (يا أيّهذا أقبل)[٤].

وذلك أنّ (أيًا) إنّما جئ بها ليتوصّل إلى نداء ما فيه الألف واللّام[٥]، والعلّة في امتناع الجمع بين أداة النّداء و(ال):" وجهان: أحدُهما: أنّ الألف واللّام تفيدان التّعريفَ، والنّداءُ يُفيد تخصيصًا، وإذا قصدتَ واحدًا بعينه، صار معرفة .. والتّخصيصُ يُفيد القرب من التّعريف، فلم يُجْمَع بينهما لذلك؛ لأنّ أحدهما كاف،

=لتَكون ملاصقة للرّجل حَيْثُ امْتنَاع دُخُول (يَا) عَلَيْهِ؛ لأنّ مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام هُوَ المنادى فِي الْمَعْنى، فَلَمَّا لم يَصحّ دُخُول (يَا) عَلَيْهِ، أدخلُوا على (أَي) هَا للتّنْبِيه، ولْيَكُن قَائِما مقَام حرف النّداء الَّذِي يسْتَحقّهُ الْألف وَاللَّام، وَقَول آخر: أَنّهم أدخلوها توكيدًا للنّداء ،وأضاف ابن الخباز وجهًا آخر إلى الوجه الأوّل ،وهو:" أنّها معاضدةٌ لحرف النّداء"، وذهب الكوفيّون وابن كيسان إلى أنّ "ها" دخلت للتّنبيه مع اسم الإشارة وإذا قال: "يا أيّها الرّجل" يريد: يا أيّهذا الرّجل، حذف "ذا" اكتفاء بها. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٧،والجنى الداني في حروف المعاني ص ٣٤٧،وعلل النحو ص ٣٤٦,٣٤٥ ،وتوجيه اللمع ص ٣٢٦، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٧٨بتصرف.

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤/ ٢١٩٣،وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٧٥.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٧٨.

(٣) سورة الحجر من الآية رقم ٦.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٤١٠، وينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/٦١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٧٧.

(٥) جاء في اللّامات للزجاجى ص٥٢:" ليس في العربيّة اسم في أوّله الألف واللّام دخل عليه حرف النّداء إلّا قولهم:(يا الله اغفر لنا)، فإنّهم أدخلوا الألف واللّام، وحرف النّداء ".

وصار حرفُ النّداء بدلًا من الألف واللّام في المنادى، فاستُغني به عنهما، وصارت كالأسماء الّتي هي للإشارة نحوِ "هذَا" وشِبْهِه، الثّاني: أنّ الألف واللّام تفيدان تعريفَ العَهْد، وهو معنى الغَيْبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن في ثالثٍ غائبٍ، والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ، فلم يُجْمَع بينهما لتَنافي التّعريفَيْن(١).

فَإِن قَالَ قَائِل: فَمن أَيْن خُصّت (أَيّ) من بَين سَائِر الْأَسْمَاء المبهمة بِأَن جُعلت وُصلَةً إِلَى نِدَاء مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام؟

قيل لَهُ: لِأَنّ (أيًّا) لَا معنى لَهَا فِي نَفسهَا، وَإِنَّمَا يحسُن مَعْنَاهَا لما يُضَاف إِلَيْهَا، ولأنَّها اسم مُعربٌ فِيهِ إِبْهَام يصلح لكلّ شَيْء؛ لأَنّ (أيًّا) إِنَّمَا تدخل وصلَة إِلَى نِدَاء مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام، فَصَارَت مَعَه كالشّيء الْوَاحِد، فَجرى (أيا) مجْرى الْمُفْرد، فأرادوا أَن يكون لَفظه كَلَفْظِ الْمُفْرد(٢).

ثانيًا: لزوم ذكر نعت(أي)

إذا نُوديت "أىّ" فهي نكرةٌ مقصودةٌ مبنيّةٌ على الضّمّ (٣)؛ لأنّها مناداةٌ في اللّفظ، واللّفظ حصّة في المراعاة، وَلذَلِك لَا يسوغ الِاقْتِصَار على (أيَّها) (٤)، وهي أشَدُّ إبهامًا من أسماء الإشارة، فلا تُثنَّى، ولا تُجْمَع، فتقول: "يا أيّها الرجلُ"، و"يا أيُّها الرّجلان"، و"يا أيّها الرّجالُ"؛ ولذلك لزِمها النّعتُ.. إذ الغرضُ إنّما هو نداءُ ذلك الاسم، فجاؤوا بـ "أيُّ" وُصْلةَ إلى نداء "الرّجل، وجعلوه الاسمَ المنادَى، وجعلوا "الرجل" نعتَه، ولزِم النّعتُ حيث كان هو المقصودَ، دون منعوته، ولهذا لزم ذكره، ولم يصحّ المعنى إلّا به، والصّفات لم توضع لازمةً، بل يُجاء بها زيادةً في

(١) شرح المفصل ١/ ٣٤٣.
(٢) علل النحو ص٣٤٤،واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٧ بتصرف.
(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٧٥.
(٤) توجيه اللمع ص٣٢٦،و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٧٩.

الفائدة، وبعد استقلال الكلام دونها[١]، وَلَا يجوز فِيهِ غير الرّفْع[٢]؛ لأنّه المنادى في الحقيقة، و"أيّ" مبهم متوصّل إليه به[٣]، وهو تابعٌ، مخصّصٌ له ملازِمٌ؛ لأنَّ (أَيًّا) مُبهَمٌ لا يُستعمل بدون المخصّص [٤]، فَصَارَت مَعَه كالشّيء الْوَاحِد، فَجرى (أيَا) مجْرى الْمُفْرد، فأرادوا أَن يكون لَفظه كَلَفْظِ الْمُفْرد[٥]؛ ولهذا المعنى لم يجز فيه.. ما جاز في صفات المنادى المفرد المعرفة من الحمل على الموضع تارةً، وعلى اللّفظ أخرى، فلم يجز فيه نصبٌ في قول الجمهور[٦]؛لأنّ حقّ اللَّفْظ أَن يكون اللَّفْظ أخذًا من الْمَعْنى، وَالضَّمّ فِي المنادى قد اطّرد حَتَّى جرى مجْرى الْمَفْعُول، فَلَمَّا كَانَ المنادى فِي الْمُفْرد لَهُ لفظ وَمعنًى، صَار حمل النَّعْت على اللَّفْظ أَكثر، وَقد يجوز أَن يُحمل على الْمَعْنى؛ إِذْ كَانَ المنادى يَصحّ السُّكُوت عَلَيْهِ، فَيَقَع التَّصَرُّف فِي النَّعْت، فَإِذا كَانَ المنادى لَا يَصح السُّكُوت عَلَيْهِ، لم يجز التَّصَرُّف فِي نَعته، وَحمل على لَفظه[٧].

**فإن كان ما بعد(أيّ) مشتقًّا، فهو نعتٌ نحو: يا أيّها الفاضل، وإن كان جامدًا فهو عطف بيان[٨].

**وإطلاق (الوصف) على الواقع بعد (أيّ) هو مذهب سيبويه، وقال ابن السِّيد: الظّاهر أنّه(عطف بيان)؛ لعدم اشتقاقه، ويردّه التزامه، واللّزوم يكون في الصّفات

---

(١) شرح المفصل ١/ ٣٣٨، ٣٣٩، والمرتجل في شرح الجمل ص١٩٤بتصرف،وينظر: علل النحو ص٣٤٤.

(٢) اللمع في العربية ص١١١.

(٣) الأصول في النحو ١/ ٣٣٧.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٧.

(٥) علل النحو ص٣٤٤.

(٦) المرتجل في شرح الجمل ص١٩٤.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٧،و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٤١٠، وعلل النحو ص٣٤٥.

(٨) اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٤٠٩,٤١٠بتصرف،وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤/ ٢١٩٣.

نحو: (الجمّاء الغفير)، وعطف البيان كالبدل، لا يكون لازمًا، واتّفق على أنّ هذا غير بدلٍ(١).

**وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنّ المرفوع بعد "أيّ" خبر لمبتدأ محذوف، و(أيّ) موصولةٌ بالجملة، ورُدَّ بأنّه لو كان كذلك، لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى، ولجاز وصلها بالفعليّة والظّرف(٢).

**وأجاز المازنيّ والزّجّاج نصبه قياسًا على ما رووه عنه، وكلام العرب قياسه، كَسَائِر الصِّفَات، و قياسًا على صفة غيره من المناديات المضمومة، وتَشْبِيهًا بنعت(زيد)(٣).

وذكر ابن الباذش: أنّ النّصب فيه مسموعٌ عن بعض العرب، فلو كان في التّابع (أل) للمح الصّفة كـ(النّضر، والحارث، والعبّاس)، فمذهب الجمهور أنّه لا يجوز:(يا أيّها الحارث، وهو علم، و(أل) فيه للمح الصّفة، وقد أجازه الفرّاء، والجرميّ ونصّ عليه (٤).

**ولك أن تقيم الصّفة مقام الموصوف فتقول:(يا أيّها الطّويل)....كقوله – تعالى–:(٥) ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ﴾(٦)، ويجوز أن تُوصَف صفة "أيّ"، ولا تكون إلّا مرفوعةً، مفردةً كانت أو مضافة(٧)، تقول:(يا أيّها الرّجل ذو المال)؛ لأنّه مرفوعٌ رفعًا صحيحًا(٨).

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٠٥.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٧٨.
(٣) المرتجل في شرح الجمل ص١٩٤،واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٣٧،و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٤١٠،علل النحو ص٣٤٥بتصرف.
(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤/ ٢١٩٤.
(٥) سورة يوسف من الآية ٨٨ .
(٦) الأصول في النحو ١/ ٣٣٧.
(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٧٩.
(٨) توجيه اللمع ص٣٢٧.

**فإذا قدّرت الوقف على هذا، ولم تجعله وُصلةً إلى نداء ذي الألف واللّام، بل مستغنيًا بإفراده عنه، جاز نصب صفته ورفعها[١].

****وترى الباحثة** أنّ صفة المنادى المبنىّ على الضمّ(أىّ،وأيّة) لا يستقيم المعنى دونها ؛ ولذلك لايجوز حذفها،فهى صفة – لا كالصّفات– لازمةٌ لاتنفك عن صاحبها ؛حيث إنّها هى المنادى في المعنى، وهى المقصودة به، وبناءً على ذلك فللصفة وذكرها الحتمىّ دورٌ في المعنى لايمكن إغفاله.

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٤١٠، ٤١١.

المسألة السّابعة:

الاحتكام إلى المعنى في قبول الاستغناء بصورة الواحد عن صورة الجمع في تمييز العدد المضاف

الأصل في تمييز العدد المضاف أن يكون جمعًا مجرورًا دالًّا على القلّة لفظًا وخطًّا، ولكنّه قد يرد مفردًا في الخطَ للعلم بالمعنى المراد، وعدم وجود اللّبس، وحول ذلك تحدّث ابن الخشاب قائلًا:" والألف مذكرٌ، فلهذا قالوا: ألفٌ أقرع ولم يقولوا: قرعاء وأتوا في عدده بالهاء حين قالوا: ثلاثة آلاف وأربعة آلاف كما قالوا: خمسة رجال وستة أثواب؛ إلا أنه جاء عدده على الأصل في إضافته إلى الجمع لا إلى المفرد، فلم يندر كما ندر في المائة، قال –تعالى–: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ﴾ (١)، وعن الأخرى: ﴿بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾(٢)، وهذه الكلمة جمع على (أفعالٍ)، وإن كتبت في المصحف بصورة الواحد منه، وإنما فعل ذلك اختصاراً وعلماً بأن المعنى والاستعمال معلوم، وكثيرًا ما يُستغنى في الخطّ بصورة الواحد عن صورة الجمع للعلم بالمعنى، كما يُستغنى في اللّفظ الّذي الخطّ ظلٌّ له ودالٌ عليه بالواحد عن الجمع؛ لأنّه أخفّ منه، ولأنّه يغني عنه، إذا كان المعنى معلومًا غير ملتبسٍ، وذلك كما تكتب (خمسة دراهم، خمسة درهم)"(٣).

(١) سورة آل عمران من الآية رقم١٢٤ .
(٢) سورة آل عمران من الآية رقم١٢٥ .
(٣) المرتجل في شرح الجمل ص٢٦٧، ٢٦٨

الدّراسة والتّحليل:

أولا: الأعداد المضافة، وتمييزها

الأعداد المضافة ما يجرى على عكس القياس دائمًا، فيؤنّث مع المذكّر، ويذكّر مع المؤنّث[١]، وهو: الموطن الّذى يلبس فيه الذّكران براقع النّسوان، وتبرزربّات الحِجَال[٢] بعمائم الرّجال[٣].

فتثبت التّاء في(ثلاثة، وأربعة)وما بعدها إلى(عشرة)، إن كان المعدود بها مذكّرا وتسقط إن كان مؤنثًا، تقول: (عندى خمسة أبغُل، وخمس بغلات، وأربعة أحمرة، وأربع أُتُن) [٤].

وممّا لا خلاف فيه بين النّحاة أنّ تمييز الأعداد المضافة يكون جمع قلّة[٥]، أو ما يفيد القلّة كجمعى التّصحيح، وفيما يلى حديثٌ موجزٌعنهما:

من المعلوم أنّ "جمع القلّة يدلّ حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة "[٦]، والعلّة في هذا الاختيار أنّ العدد من (ثلاثة) إلى (عشرة) وضع للقلّة، فكأنّ

---

(١) المقتضب٢ / ١٥٧ بتضرف

(٢) الحجال :الحجلُ: الخلخال. ينظر:مجمل اللغة ١/٢٦٥ مادة(ح.ج.ل).

(٣) توجيه اللمع ص٤٣٦بتصرف يسير.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤ / ٦٧، واللمع في العربية ص ١٦٣، وينظر : شرح ملحة الإعراب للحريرى ص ١٦٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص ٧٣ .

(٥) لجمع القلّة من أبنية التّكسير أربعة أوزانٍ، وهى:(أفعُلٌ)، (أفلُس)، و(أفْعَالٌ) كـ (أثواب)، و(أَفْعِلَةٌ) كـ (أرغفة)، و(فِعْلَةْ) كـ (غِلمة). شرح الكافية ٢ / ٢٥٢. ينظر: شرح ابن الناظم ص ٥٤٧ .

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٤/١١٤.

إضافته إلى مثال الجمع القليل المشكل له أليق به، وأشبه بالملاءمة له"[١]؛ لأنّ التّفسير يكون على حسب المفسّر[٢].

والعدد ما بين الثّلاثة إلى العشرة مضاف إلى جنسه يبيّنه ويوضّحه، كقولك : (عندى ثلاث رجال)، فلا تستفاد العدّة والجنس إلّا من العدد والمعدود ؛ وذلك لأنّ قولك: (ثلاثة) تفيد العدّة دون الجنس، وقولك: (رجال) تفيد الجنس دون العدة، فإذا قصدت الإفادتين وهما: العدة والجنس جمعت بين العدد والمعدود[٣]، كقولك: (ثلاثة رجال)، فحصل من الثّلاثة الدّلالة على المقدار، ومن (الرّجال) الدّلالة على الجنس[٤].

واستّدلوا على اختصاص أمثلة التّكسير الأربعة بالقلّة بغلبة استعمالها في تمييز الثّلاثة إلى العشرة، واختيارها على سائر الجموع إن وجدت[٥]، ولأنّه لمّا كان يجوز في بعض المواضع حذف المضاف إليه، وإقامة المضاف مقامه، اختاروا إضافة هذه الأعداد إلى الجمع الأقلّ، ليكون متى حُذفت الأعداد قام المضاف إليه مقامها، فأدّى عنه معناها، ولو أُضيف إلى الجمع الكثير لم تكن إقامتها مقامها تدلّ على الأعداد لاختلافهما في المعنى[٦].

ويشارك هذه الأبنية في الدّلالة على القلّة جمعا التّصحيح، ما لم تقترن بهما الألف واللّام الدّالة على الاستغراق[٧]، وإنّما وجب ذلك لأنّه يقاربها في الحكم،

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص للحريرى ص ٥٨٥ الوهم رقم (١٦١) .
(٢) شرح المفصل ٦ / ٢٥ بتصرف .
(٣) الفصول الخمسون لابن معطى ص ٢٤٠، وينظر : أوضح المسالك ٤ / ٢٤٤ .
(٤) توجيه اللمع ص ٤٣٥ بتصرف يسير .
(٥) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٥٨٥، ٥٨٦ .
(٦) علل النحو ص ٤٩٠ بتصرف يسير.
(٧) المقتضب ٢ / ١٥٨ .

ومقاربتها لها أن يُنوى بها القلّة، كقولك:(عندى ثلاثة زيدين، وثلاثة طلحات)، إذا عنينا بها رجالًا[١].

وإن كان المميّز (مائة) أفادت في الأعرف تخفيفًا ؛ لثقلها بالتّأنيث، والاحتياج إلى مميّز بعدها، فيقال : (ثلاث مائة)[٢]، والسّرّ في إضافة (الثّلاثة)، وأخواتها إلى (المائة) مع أنّه مفرد، أنّ(المائة) جمع في المعنى، لأنّها عشر عشرات، وهو حّد جمع القلّة، فكانت الإضافة إلى لفظ (المائة)كالإضافة إلى جمع القلّة [٣].

ثانيًا: تمييز الأعداد المضافة بألف وأخواتها

اختُصّ (الألف) بأن تميّز به الثّلاثة وأخواتها[٤]، وإنَّما قَالُوا:(ثَلَاثَة آلَاف دِرْهَم)، فأضافوا إِلَى الْجمع؛ لأنَّ مرتبَة الآلاف كمرتبة الْآحَاد [٥]؛ لأنّ (الألف) آخر مراتب العدد، كما أنّ الواحد أول مراتب العدد، فحملوا الآخر على الأوّل[٦].

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن (الْألف) عشرته كتسعته على حدّ مَا كَانَ فِي الْوَاحِد، أَلا ترى أَنَّك تَقول: عشرَة آلَاف، كَمَا تَقول: عشرَة دَرَاهِم، فَلَمَّا شابهت الألوف الْأَعْدَاد الأول، وَجب أَن تجمع بعد الثَّلَاثَة وَالْعشرَة[٧].

وفى تعليله لامتناع إضافة الأعداد المضافة إلى المفرد أشار ابن الورّاق بقوله: "إنّما وجب ذلك؛ لأنّها إضافة بمعنى (من)، فالأوّل بعض الثّانى، فلو أضفتها

(١) علل النحو ص ٤٩٠ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٥١٨ .
(٣) عده السالك ٤ / ٢٥٣ هـ رقم (١) ، وينظر:التصريح ٢ / ٢٥٤ .
(٤) شرح التسهيل ٢ / ٤٠٨ .
(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٢٦.
(٦) التبصرة والتذكرة للصيمرى ١ / ٤٨٦ .
(٧) علل النحو ص ٥١٢.

إلى الواحد لجاز أن يتوهّم أنّ(الثلاثة) بعض الدّرهم من دوانقه[١]، وقررايطه، فلمّا كان يُشكل وجب أن يضاف إلى الجمع ليزول اللّبس[٢].

وفى معرض حديثه عن قوله- تعالى-: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [٣]، وعن الأخرى: ﴿بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾[٤] يقول ابن الخشّاب:"، وهذه الكلمة جمع على (أَفعَالٍ)، وإن كتبت في المصحف بصورة الواحد منه، وإنّما فعل ذلك اختصارًا، وعلمًا بأنّ المعنى والاستعمال معلومٌ، وكثيرًا ما يُستغنى في الخطّ بصورة الواحد عن صورة الجمع للعلم بالمعنى، كما يستغنى في اللّفظ الّذي الخطّ ظلٌّ له ودالٌ عليه بالواحد عن الجمع؛ لأنّه أخفّ منه، ولأنّه يغني عنه، إذا كان المعنى معلومًا غير ملتبسٍ وذلك كما تكتب (خمسة دراهم، خمسة درهم)[٥].

**وترى الباحثة أنّ تمييز العدد المضاف المميّز بـ (آلاف)،ومرسومًا في خطّ المصحف الشّريف بصورة الواحد منه إنّما ساغ استغناءً بصورة الواحد في الخطّ عن الجمع حال وضوح المعنى المراد،وهذا هو المرتكز عليه في قبول ذلك،وما ورد من نحوه عن العرب؛وبناءً على ذلك فيمتنع نحوه متى كان المعنى ملتبسًا، وغير معلومٍ.

(١) دوانق: الدَّوانيق جمع دانِقٍ ودانَقٍ، لغتان، وجمع دانِقٍ: دوانِقٌ. ينظر :العين مادة(د.ن.ق).
(٢) علل النحو ص ٤٩٣ .
(٣) سورة آل عمران من الآية رقم١٢٤ .
(٤) سورة آل عمران من الآية رقم١٢٥ .
(٥) المرتجل في شرح الجمل ص٢٦٧، ٢٦٨.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا طيّبًا مباركًا فيه كما يحبّ ربّنا ويرضى، والصّلاة والسّلام على صفوة الصّفوة من خلقه المصطفى محمد، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

وبعد،،،

فقد انتهيت – بحول الله وقوّته– من إعداد هذا البحث، وقد استخلصت منه النّتائج الآتية:

أوّلًا: يعدّ ابن الخشّاب من النّحاة المبرزين، والعلماء النّابهين المتبحّرين في العديد من العلوم، كما يعدّ كتابه– بحقّ– مصدرًا من مصادر النّحو الّتى تتّسم بوضوح العبارة، وغزارة المادة العلميّة.

ثانيًا: عُنى ابن الخشّاب بالشّواهد النّحويّة المتنوّعة من قرآنٍ كريمٍ، وحديثٍ نبويٍّ شريفٍ، وأبياتٍ شعريّةٍ.

ثالثًا: أنّ ابن الخشّاب كان يسير على المذهب البصرىّ و لا أدلّ على ذلك من إقلاله من الاستدلال بالحديث النبوىّ الشّريف على إثبات القواعد النّحويّة الكليّة، واستخدامه للمصطلحات النّحويّة البصريّة ..

رابعًا: أنّ الأصل في ياء المنقوص وما أشبهه من الأسماء أن تتحرّك في الرّفع والجرّ بحركتي الإعراب،ولكنّ ابن الخشّاب – وأؤيّده في ذلك– رفض رفعه في الشّاهد النّحوى، وقال بنصبها احتكامًا إلى المعنى.

خامسًا: لقد نسب ابن الخشّاب لسيبويه رواية الرّفع شاهدًا على الاسم المنقوص، ولكن بالرّجوع إلى الكتاب تبيّن لى عدم ورود الشّاهد ضمن شواهد الكتاب، ولعلّ للكتاب نسخةً لم تصلنا، قد احتوت على الشّاهد والتّعليق عليه

سادسًا: أنّ الوفاءً بغرض التّفخيم يقتضى قبول ضمير الشّأن والأمر، وأفضليّته على ضمير المتكلّم، وهو ما احتكم إليه ابن الخشّاب من ناحية المعنى، مع إقراره بدلالة ضمير المتكلّم على التّفخيم ولكن بأقلّيّة.

سابعًا أنّ اشتراط القلبيّة شرط أساسىّ–عند من قال بلزومه– في نصب المصدر مفعولًا له، وقد احتكم ابن الخشّاب إلى المعنى في رفض نصب المصدر غير القلبىّ مفعولًا له لمّا لم يدلّ المصدر على المعنى النّفسىّ القلبىّ.

ثامنًا : أنّ للمعنى ووضوحه دورًا بالغ الأهمية في حذف خبر (لا) النّافية للجنس، سواءٌ أكان حذفه جائزًا –كما نطق به الحجازيّون–أم كان حذفه حتميًّا– كما نطق به التّميميّون–وبناءً على ذلك فيمتنع حذفه متى كان المعنى بعد حذفه غير واضحٍ في ذهن السّامع كلّ الوضوح.

تاسعًا: أنّ صفة المنادى المبنى على الضمّ(أىّ، وأيّة) لا يستقيم المعنى دونها؛ ولذلك لايجوز حذفها، فهى صفة– لا كالصّفات– لازمةٌ لاتنفك عن صاحبها؛ حيث إنّها هى المنادى في المعنى، وهى المقصودة به، وبناءً على ذلك فللصّفة وذكرها الحتمىّ دور في المعنى لا يمكن إغفاله.

عاشرًا: أنّ تمييز العدد المضاف المميّز بالجمع كـ (آلاف) إنّما ساغ استغناءً بصورة الواحد في الخطّ عن الجمع حال وضوح المعنى المراد، وهذا هو المرتكز عليه في قبول ذلك، وبناءً على ذلك فيمتنع نحوه متى كان المعنى ملتبسًا، وغير معلومٍ.

وبعد،،،،،،

فتلك كانت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال استقراء هذا البحث، اسأل الله العظيم ربّ العرش العظيم أن أكون قد وُفقت في استخلاصها، وترجيح ما تراءى لى منها، وأن يتجاوز عنى فيما وقعت فيه من تقصير، وبالله التّوفيق، ومنه المعونة والرّشاد.

ثبت المصادر والمراجع

أوّلًا: القرآن الكريم

ثانيًا: الأدب:

١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي القاهرة . ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .

ثالثا :أصول اللغة :

١- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جنى . تحقيق محمد على النجار. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة.
٢- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. أحمد بن فارس بن زكرياء. الناشر: محمد علي بيضون. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٣- مجمل اللغة . أحمد بن فارس بن زكرياء . دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان .دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
٤- مقاييس اللغة . أحمد بن فارس بن زكرياء. المحقق: عبد السلام محمد هارون . الناشر: دار الفكر،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥- النوادر في اللغة. أبو زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد. الناشر: دار الشروق. الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

رابعا: البلاغة:

١- البلاغة المعاني. مناهج جامعة المدينة العالمية. الناشر: جامعة المدينة العالمية.
٢- خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني. محمد محمد أبو موسى. الناشر: مكتبة وهبة. الطبعة: السابعة.
٣- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الملقب بالمؤيد بالله .الناشر: المكتبة العنصرية بيروت. الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ.

٤- النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق. حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناجيُ. الناشر: دار الطباعة المحمدية القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى ١٤٠٣- هـ ١٩٨٣ م.

خامسًا: التّراجم:

١- الأعلام .خير الدين الزركلى. الطبعة الخامسة عشر. دار العلم للملايين ٢٠٠٢م.

٢-إنباه الرواة على إنباه النحاة . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية ١٣٦٢ هـ .

٣-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . جلال الدين السيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل . المكتبة العصرية صيدا بيروت .

٤- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. محمد بن يعقوب الفيروزآبادى .الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. تحقيق عمر عبد السلام التدمري .الناشر : دار الكتاب العربي، بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

٦- الثبات عند الممات .ابن الجوزي .تحقيق :عبدالله الليثي الأنصاري .الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية –بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد. تحقيق : محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه : عبد القادر الأرناؤوط، طبعة دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

٨- ذيل طبقات الحنابلة .عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي .تحقيق دكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين –الناشر : مكتبة العبيكان – الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م .

٩- سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الناشر : دار الحديث –القاهرة، طبعة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

١٠- طبقات النحويين واللغويين .محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة: الثانية. الناشر: دار المعارف.

١١- طبقات النسابين. عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد، الناشر : دار الرشيد، الرياض –الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

١٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة .الناشر: مكتبة المثنى - بغداد. تاريخ النشر: ١٩٤١م.

١٣-مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان .عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، وضع حواشيه : خليل المنصور –الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ١٩٩٧م .

١٤- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار .أحمد بن يحيى بن فضل الله، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ .

١٥- معجم الأدباء لياقوت الحموي .تحقيق : إحسان عباس –دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .

١٦- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة. الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري –تحقيق : إبراهيم السامرائي –مكتبة المنار، الزرقاء –الأردن، الطبعة : الثالثة١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٨-الوافى بالوفيات. صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

سادسًا : التفسير وعلوم القرآن :

١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل. عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي. المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.

٢- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. المحقق: صدقي محمد جميل. الناشر: دار الفكر – بيروت. الطبعة: ١٤٢٠هـ.

٣-البرهان في علوم القرآن. محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي .المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة: الأولى، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه. ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.

٤-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي. المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الناشر: دار القلم، دمشق.

٥- فتح القدير. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني .الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.

٦-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل . محمود بن عمر الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

٧- لطائف الإشارات = تفسير القشيري. عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري. المحقق: إبراهيم البسيوني. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر. الطبعة: الثالثة.

٨-معالم التنزيل. البغوي عبد الله بن أحمد بن علي الزيد. الناشر: دار السلام للنشر والتوزيع الرياض. الطبعة الأولى١٤١٦هـ.

٩- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي الملقب بفخر الدين الرازي .الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ.

سابعًا: الحديث :

١- سنن ابن ماجه. محمد بن يزيد القزويني .المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله. الناشر: دار الرسالة العالمية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢-سنن الدارقطنى . على بن عمر أبو الحسن الدراقطنى . تحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى. دار المعرفة، ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م.

٣- السنن الكبير. أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي .تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية .الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٤- سنن الترمذي. محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون ط دار إحياء التراث العربي بيروت .

٥-صحيح البخاري .الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه . محمد بن إسماعيل البخاري . محمد زهير بن ناصر الناصر .دار طوق النجاة ط١ ١٤٢٢هـ.

٦- صحيح ابن حبان . محمد بن حبان بن أحمد. تحقيق شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م.

٧- صحيح مسلم . المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -ﷺ-. مسلم بن الحجاج. محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٨- مسند ابن حنبل . أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد . المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م

٩-موطأ مالك. مالك بن أنس بن مالك بن عامر. المحقق. محمد مصطفى الأعظمي. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية. أبو ظبي الإمارات ط١، ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٤م.

ثامنًا: الدّواوين والشروح عليها:

١- التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري).أبو الفتح عثمان بن جني .تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرازق الحديثي، أحمد مطلوب.مراجعة: د. مصطفى جواد.الناشر: مطبعة العاني – بغداد.الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

٢-ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة أبي هفان المهزمي البصري، على بن حمزة البصري. تحقيق محمد حسني آل ياسين. منشورات دار مكتبة الهلال. الطبعة الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣-ديوان جرير.جرير. طبعة دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

٤- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات.تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم. طبعة دار صادر بيروت لبنان.

٥-ديوان الفرزدق . شرحه وضبطه وقدم له : علي حسن فاعور . دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦-ديوان كثيّر عزّة. جمعه وشرحه د. إحسان عباس. نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت.١٣٩١هـ١٩٧١م.

تاسعًا : القراءات:

١-التذكرة في القراءات .طاهر ابن عبد المنعم بن غلبون. تحقيق د . عبد الفتاح الشيخ أبو الحسن طاهر ابن عبد المنعم بحيرى. الزهراء للإعلام العربى، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.

٢-التيسير التيسير في القراءات السبع.عثمان بن سعيد الدانى. تصحيح أوتو يرتزل منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى١٤١٦- هـ ١٩٩٦ م.

٣-حجة القراءات . عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغانى .طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

٤- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد. أبو على الفارسى .تحقيق بدر الدين قهوجى . دار المأمون للتراث الطبعة الأولى. ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

٥-السبعة في القراءات. ابن مجاهد .تحقيق د . شوقى ضيف.طبعة دار المعارف، الطبعة الثانية

٦- الكشف عن وجوه القراءات. مكى بن أبى طالب القيسى. تحقيق محى الدين رمضان. مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة .

٧-النشر في القراءات العشر. ابن الجزرى، إشراف على محمد الصباغ. دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

٨-الكنز في القراءات العشر. عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على بن المبارك.المحقق هناء الحمصى.الناشر منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة،١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.

عاشراً :المعاجم:

١-تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي . تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية .
٢-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية .إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٣-العين . الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي . المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال.
٤- لسان العرب . محمد بن مكرم بن على، جمال الدين بن منظور الأنصاري. الناشر: دار صادر بيروت . ط٣ . ١٤١٤ هـ .

حادي عشر :النحو:

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسى . تحقيق د . رجب عثمان . مراجعة د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى القاهرة ط ١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م
٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن ماك.إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية . المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي .الناشر: أضواء السلف – الرياض.الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
٣-أسرار العربية. عبد الرحمن عبيد الله الأنبارى .تحقيق ودراسة محمد حسين شمس الدين . منشورات محمد على بيضون،طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
٤- الأصول في النحو. محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج .المحقق: عبد الحسين الفتلي.الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
٥-أسرار العربية . عبد الرحمن عبيد الله الأنبارى .تحقيق : محمد بهجه البيطار . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٦-ألفية ابن مالك. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، الناشر: دار التعاون.

٧-أمالى ابن الشجرى . هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري .تحقيق ودراسة د . محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجى القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ١٩٩٢م.

٨-أمالى ابن الحاجب. أبو عمر عثمان بن عمر تحقيق ودراسة د . فخر صالح سليمان قداره دار الجيل بيروت١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م

٩- الأمالى النحوية (أمالى القران الكريم) ابن الحاجب أبو عمر عثمان بن عمر، تحقيق د .هادى حسن حمودى عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م

١٠-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. جمال الدين بن هشام الأنصارى . ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤١٥ هـ -١٩٩٤ م .

١١-البديع في علم العربية.المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الكريم الشيباني بن الأثير .تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين.الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية.الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٢- التبصرة والتذكرة . عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى تحقيق د . فتحى أحمد مصطفى على الدين . مركز البحث العلمى وإحياء التراث جامعة أم القرى مكة المكرمة.

١٣-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري .المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي .الناشر: دار الكتاب العربي.الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٤-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسى .تحقيق د حسن هنداوى. دار القلم دمشق . الطبعة: الأولى.. ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .

١٥-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد على ألفية ابن مالك في النحو . جمال الدين ابن مالك تحقيق محمد كامل بركات . دار العربى للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١ ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

١٦-التصريح بمضمون التوضيح بحاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمى اليحصبى. الشيخ خالد الأزهرى . الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

١٧-التطبيق النحوي. د عبده الراجحى.الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

١٨-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني .تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى. الناشر: بدون.الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٩-توجيه اللمع .أحمد بن الحسين بن الخباز .شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني . دراسة وتحقيق د.فايز زكي محمد دياب .دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط(١) ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٢٠-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي .شرح وتحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي.ط١ . ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

٢١-جامع الدروس العربية. الشيخ مصطفى الغلاييني . المكتبة العصرية صيدا بيروت . الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٢- الجنى الدانى في حروف المعانى . الحسن بن قاسم المرادى.تحقيق د.فخر الدين قباوه، الأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ط ١ .١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .

٢٣-درة الغواص في أوهام الخواص. القاسم بن على ابن محمد الحريرى. وبهامشه شرح درة الغواص في أوهام الخواص . شهاب الدين الخفاجى. تحقيق ودراسة د. عبد الحفيظ مغربى على القرنى . دار الجيل بيروت ط ١ . ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.

٢٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع . أحمد بن الأمين الشنقيطى.وضع حواشيه. محمد باسل عيون السود. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط١ . ١٤١٩هـ.١٩٩٩.

٢٥- دليل الطالبين لكلام النحويين. مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي .الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت.عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٦-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، الأُشْمُوني .الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٢٧-شرح كتاب سيبويه.يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي . المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم.راجعه: طه عبد الرءوف سعد.الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٢٨-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. بدر الدين بن جمال الدين بن مالك. تحقيق محمد باسل عيون السود . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط١ .١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

٢٩-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلى. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة.

٣٠-شرح التسهيل . ابن مالك .تحقيق ودراسة عبد الرحمن السيد بدوى، د .محمد بدوى المختون . هجر للطباعة والنشر والتوزيع . ط١، ١٤١٠ هـ ١٩٩١ م .

٣١-شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد».محمد بن يوسف ابن أحمد، المعروف بناظر الجيش .دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون.الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية ٤٩-

٣٢-شرح الرضى على الكافية . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. منشورات مؤسسة الصادق تهران خيابان ناصر خسرو.

٣٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. جمال الدين بن هشام الأنصارى،تحقيق: عبد الغني الدقر.الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

٣٤- شرح عيون الإعراب .المجاشعي .تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم .طبعة دار المعارف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

٣٥-شرح قطر الندى وبل الصدي . جمال الدين بن هشام الأنصاري. المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد.الناشر: القاهرة.الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٣٦-شرح الكافية الشافية. جمال الدين بن مالك.تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي .الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة . الطبعة: الأولى.

٣٧-شرح كتاب سيبويه. السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان. المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي.الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٣٨- شرح اللمع في النحو. القاسم بن محمد بن مباشر الضرير تحقيق د . رجب عثمان محمد، تصدير د . رمضان عبد التواب. الناشر مكتبة الخانجى القاهرة. ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م.

٣٩- شرح المفصل . ابن يعيش . قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب.الناشر: دارالكتب العلمية، بيروت – لبنان.الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٤٠-شرح المقدمة الجزولية .عمر بن محمد الأزدى الشلوبينى. دراسة وتحقيق د . تركى ابن سهو بن نزال العتيبى . مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة الثانية.١٤١٤هـ١٩٩٤م.

٤١-شرح المكودى على الألفية من علمى الصرف والنحو .عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي .المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي .الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

٤٢-شرح ملحة الإعراب . القاسم بن على الحريرى . تحقيق : د . بركات يوسف عبود . المكتبة العصرية صيدا بيروت .ط١ ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

٤٣-المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت.عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٤٤- علل النحو .محمد بن عبد الله الوراق. المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش.الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية.الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

٤٥-فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي). مؤلف الشرح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة.الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٤٦-الفصول الخمسون .ابن معطي.زين الدين أبي الحسن بن يحيى بن عبد المعطي. تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي . مكتبة الإيمان عيسي الباب الحلبي وشركاؤه .

٤٧-الكتاب . سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر.شرح وتحقيق عبد السلام هارون دار الجيل بيروت ط ١ .

٤٨-الكناش في النحو والصرف . الملك المؤيد إسماعيل بن على . تحقيق د.على الكبيسى، د . صبرى إبراهيم، أ . د عبد العزيز مطر. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية الدوحة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .

٤٩-الكواكب الدرية على متممة الآجرومية.أحمد بن محمد الرعينى الشهير بالخطاب . ومعه شرح الكواكب الدرية .محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل . دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٦ هـ ١٩٩٥م .

٥٠-اللباب في علل البناء والإعراب.عبد الرحمن بن الحسين العكبرى .تحقيق غازى طليمات . دار الفكر المعاصر بيروت لبنان دار الفكر دمشق سورية .ط١. ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.

٥١-المحرر في النحو. عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي .تحقيق ودراسة د. منصور علي عبد السميع. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. ط ٢، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٥٢-اللامات.عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي. المحقق: مازن المبارك. الناشر: دار الفكر - دمشق. الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٣-اللمحة في شرح الملحة. محمد بن حسن بن سِباع المعروف بابن الصائغ. المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي . الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م .

٥٤-اللمع في العربية . أبو الفتح عثمان بن جنى .المحقق: فائز فارس. الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

٥٥- المرتجل في النحو. عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب. تحقيق ودراسة على حيدر. دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٥٦-المحرر في النحو . عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي. تحقيق ودراسة د. منصور علي عبد السميع . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . ط ٢ . ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م .

٥٧-المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك . بهاء الدين بن عقيل . تحقيق د . محمد كامل بركات . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى السعودية ط١٤٠٠ هـ ١٩٨٩ م .

٥٨-معانى النحو د. فاضل صالح السامرائي.الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن.الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب .جمال الدين بن هشام الأنصارى. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية صيدا بيروت. ط١ . ١٤١٩-هـ ١٩٩٩ م

٦٠-المفصل في صنعة الإعراب.المحقق: د. علي بو ملحم.الناشر: مكتبة الهلال – بيروت.الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٦١-المفصل في علم العربية محمود بن عمر الزمخشرى .طبعةدار الجيل بيروت لبنان .الطبعة الثانية.

٦٢-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى. محمود بن أحمد بن موسى العيني .تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر.الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٦٣-المقتصد في شرح الإيضاح للفارسى . عبدالقادر الجرجاني .دار المجلد العربى.

٦٤-المقتضب . محمد بن يزيد المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامى ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .

٦٥- المقدمة الجزولية في النحو. المؤلف: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي.المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد.راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة.طبع ونشر: مطبعة أم القرى

٦٦-المقرب ومعه مثل المقرب . علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور . تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض . منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان .ط ١ . ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٦٧- الممتع في التصريف . علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور. تحقيق د . فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة الطبعة الرابعة.

٦٨ -همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطى. تحقيق: عبد الحميد هنداوي.الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدّمة .	٤٧٧
التّمهيد :((ابن الخشّاب وكتابه (المرتجل في شرح الجمل)	٤٨٠
المسألة الأولى: الاحتكام إلى المعنى في رفض رفع المنقوص، وقبول نصبه .	٤٨٨
المسألة الثّانية: الاحتكام إلى المعنى في قبول ضمير الشّأن والأمر ورفض ضمير المتكلّم .	٤٩٦
المسألة الثّالثة: الاحتكام إلى المعنى في رفض مجئ المفعول له من غير أفعال النفس .	٥٠٢
المسألة الرّابعة: الاحتكام إلى المعنى في رفض الصّفة، وقبول الحاليّة .	٥٠٧
المسألة الخامسة: الاحتكام إلى المعنى في قبول حذف خبر (لا) النافية للجنس عند وضوح المعنى ورفضه في غير ذلك .	٥١٣
المسألة السّادسة: الاحتكام إلى المعنى في قبول ذكر نعت(أيّ) حال النداء ورفض حذفه .	٥٢٠
المسألة السّابعة: الاحتكام إلى المعنى في قبول الاستغناء بصورة الواحد عن صورة الجمع في تمييز العدد المضاف .	٥٢٦
الخاتمة	٥٣١
ثبت المصادر والمراجع	٥٣٣

تم بحمد الله وتوفيقه